مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٦٤٢**

الثلاثاء، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جانغ يشان .... (الصين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
أيرلندا	السيد كور
بلغاريا	السيد تافروف
الجمهورية العربية السورية	السيد عطية
سنغافورة	السيد محبوباني
غينيا	السيد تراوري
فرنسا	السيد لفيت
الكاميرون	السيد تيجاني
كولومبيا	السيد بالديبيسو
المكسيك	السيدة آرسي دي جانيت
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
موريشيوس	السيد جينغري
النرويج	السيد سترومن
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليامسن

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2002/1146)

02-67560 (A)
0267560

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالصينية): بما أن هذه هي الجلسة الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن المجلس، لأشيد بسعادة السيد مارتان بيلينغا - إيبوتو، الممثل الدائم للكاميرون لدى الأمم المتحدة، لتوليه رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. إنني على يقين من أنني أتكلم بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس في التعبير عن عميق التقدير للسفير بيلينغا - إيبوتو للمهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2002/1146)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أوغندا وبلجيكا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا والدانمرك ورواندا وزمبابوي وعمان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالنائب الثالث لرئيس الوزراء ووزير الخارجية بجمهورية أوغندا، معالي السيد الأونرابل جيمس دبليو واباخابولو.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد واباخابولو (أوغندا) مقعدا إلى طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس شغل السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل السيد دي رويت (بلجيكا)، والسيد كومالو (جنوب أفريقيا) والسيدة لوج (الدانمرك)، والسيد غاسانا (رواندا)، والسيد موتشتوا (زمبابوي) والسيد الهنائي (عمان) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد محمود قاسم، رئيس فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

تقرر ذلك.

أدعو السيد قاسم إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثائق التالية: S/2002/1187، رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة من رواندا، تحيل بها بيانا وردا من حكومتها بشأن التقرير النهائي لفريق الخبراء؛ S/2002/1199، رسالة

مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، موجهة من جنوب أفريقيا؛ S/2002/1202، رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، موجهة من أوغندا تحيل بها بيانا من حكومتها بشأن التقرير النهائي لفريق الخبراء؛ S/2002/1207، رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ موجهة من رواندا؛ وصور مستنسخة من رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، موجهة من رواندا ستصدر بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2002/1221.

أعطي الكلمة للأونرابل جيمس واباخابولو، النائب الثالث لرئيس الوزراء ووزير الخارجية بجمهورية أوغندا.

السيد واباخابولو (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أخاطب أعضاء المجلس بشأن التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2002/1146). ويسعدني بصفة خاصة أن أراكم، سيدي، تترأسون مداولات المجلس. وسوف تتذكر أفريقيا دائما الالتزام والدعم اللذين قدمتهما جمهورية الصين الشعبية إلى شعبنا في الكفاح من أجل الاستقلال والعدالة والسلم والتنمية المستدامة. وأستطيع أن أؤكد لكم على تعاون وفدي المستمر في السعي من أجل إحلال السلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، السفير بلينغا إيبوتو، ممثل الكاميرون، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس في تشرين الأول/أكتوبر.

كما أود أن أشكر أمين عام الأمم المتحدة على التزامه بتسوية الصراعات وبناء السلام في أفريقيا، وعلى تفانيه من أجل كفاح عالمي واسع النطاق ومتواصل ضد الإرهاب. فلقد تجول ممثله الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السفير نامانغا نغونغي، ومبعوثه الخاص، سعادة السيد مصطفى نياسي، في منطقة البحيرات الكبرى وغيرها لضمان إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار واتفاقي بريتوريا ولواندا المتصلين بذلك، ولوضع اللمسات الأخيرة على الحوار بين الأطراف الكونغولية، ولإقامة حكومة انتقالية شاملة لكل الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبفضل دعم مجلس الأمن وحكومات جنوب أفريقيا وكينيا وغابون وتنزانيا تبدو فرص تحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى أكبر مما كانت عليه في أي وقت مضى. ونحن ممتنون تماما لجميع أعضاء المجلس على الاهتمام والالتزام اللذين أظهروهما بشكل جماعي تجاه القضايا المتعلقة بحفظ السلم والاستقرار في أفريقيا. والزيارات السنوية التي يقوم بها أعضاء المجلس إلى منطقة البحيرات الكبرى منذ عام ٢٠٠١ هي في الحقيقة برهان ساطع على التزام المجلس هذا.

لقد رحبت حكومة أوغندا بإصدار التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لنا للرد على محتويات هذا التقرير النهائي.

ولقد أعددنا ردا مفصلا على التقرير النهائي، الذي تم تعميمه بالفعل في الوثيقة S/2002/1202. ويتناول الرد أوجه القوة ومواطن الضعف الشديد في التقرير. ويرد على الفئات الرئيسية من الادعاءات الموجهة ضد قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ويشرح آراء أوغندا بشأن الموقف العام والتحديات التي تواجه مجلس الأمن في سعيه إلى تحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

وفيما يتعلق بموقف أوغندا من مبدأ التحقيق، يتذكر المجلس أنه في عام ٢٠٠٠ منح فخامة الرئيس يويري موسيفيني تأييده الشخصي والقوي لاقتراح إنشاء فريق الأمم المتحدة للتحقيق في مزاعم الاستغلال غير القانوني للموارد

الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ عام ٢٠٠١، قدمت أوغندا أقصى درجات التعاون لأعضاء الفريق أثناء زياراتهم إلى كمبالا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وفي آب/أغسطس ٢٠٠١، وفي آذار/مارس و أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

وبموافقة من مجلس الأمن أنشأت أوغندا في أيار/مايو ٢٠٠١ لجنة بورتر للتحقيق القضائي حتى تحقق في الادعاءات الموجهة ضد الضباط العسكريين والأفراد والشركات من أوغندا فيما يتعلق بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما نص عليه قانون لجنة التحقيق الخاص بنا، فإن لدى لجنة بورتر سلطات قضائية مثل سلطات المحكمة العليا في أوغندا، بما في ذلك سلطة استدعاء الشهود والوثائق وإجراء الفحص والتدقيق. وينبغي هنا أن أقول إن لجنة بورتر قد تعاونت مع فريق الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات والمواد.

ومن المتوقع صدور التقرير النهائي للجنة بورتر قبل منتصف هذا الشهر، إذ تنتهي ولايتها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وبالتالي ينبغي أن تقدم تقريرها في أية لحظة الآن. ولذلك ستنتظر حكومة أوغندا إصدار تقرير لجنة بورتر قبل الإدلاء بأية تعليقات على الادعاءات الواردة في التقرير النهائي لفريق الأمم المتحدة الموجهة ضد ضباط عسكريين كبار ورجال أعمال أوغنديين معينين. وتعيد حكومة أوغندا التأكيد على التزامها بتنفيذ توصيات التقرير. ولا شك أن أوغندا – وهذا أمر هام — ستفيد دائما مجلس أمن الأمم المتحدة علما بأية تدابير تتخذها تنفيذاً لتوصيات لجنة بورتر.

إن أوغندا بلد قد انخرط في جمهورية الكونغو الديمقراطية من منطلق شواغل أمنية حقيقية. ونحن نرى أنه من أجل تعزيز السلام في منطقة البحيرات الكبرى ينبغي توافر الشفافية في أنشطة الأطراف المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعلق الآن على النواحي الإيجابية في التقرير النهائي للفريق. وكما ورد في بياني الصحافي المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، لاحظت حكومة أوغندا أن التقرير النهائي يتضمن عددا من العناصر الايجابية.

يعترف التقرير بحقيقة أن جمهورية أوغندا قد أنشأت لجنة بورتر للتحقيق القضائي بوصفها آلية داخلية للتحقيق في ادعاءات الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا لتوصيات مجلس الأمن الواردة في البيانين الرئاسيين المؤرخين ٣ أيار/مايو (S/PRST/2001/13) و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/39). ولقد بذل فريق الأمم المتحدة أيضا جهدا إيجابيا للتعاون ولتبادل المعلومات مع لجنة بورتر، رغم الخلافات الواضحة بين الفريق واللجنة حول أساليب التحقيق.

ويؤكد التقرير أيضا على حقيقة أنه لا الحكومة الأوغندية ولا أية شركة من شركاتها متورطة في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالفعل، خلصت الإضافة إلى التقرير السابق لفريق الأمم المتحدة (S/2001/1072) إلى أن انخراط أوغندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية يستند، أولا، إلى بروتوكول ثنائي بين كمبالا وكينشاسا مبرم في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وثانيا، إلى الشواغل الأمنية المشروعة المنبثقة عن التهديد الذي تشكله القوات السلبية التي تعمل في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية: القوات الديمقراطية المتحالفة، وجبهة ضفة النيل الشرقية، والجبهة الأوغندية الثانية للإنقاذ الوطني، وجيش الاسترداد الشعبي الذي تم تشكيله مؤخرا.

ويتشاطر التقرير أيضا رأي أوغندا بأن الحظر أو التعليق الطوعي لصادرات الموارد الطبيعية من جمهورية الكونغو الديمقراطية سيكون ”وسيلة غير مجدية في المساعدة على تحسين وضع حكومة البلد أو مواطنيها أو البيئة الطبيعية للبلد“ (S/2002/1146 ، الفقرة ١٥٥). وكما قالت أوغندا في ردها (S/2001/1163) على الإضافة إلى التقرير الأول، فإن مثل هذا التعليق الطوعي لن يكون صعب التنفيذ فحسب، بل سيضر أيضا، إلى حد كبير جدا، بصغار المزارعين والحرفيين المشتغلين بالتعدين من الكونغوليين الذين يعتمد رزقهم بالكامل على إيراداهم من التجارة التقليدية عبر الحدود.

ويغطي التقرير أيضا بشكل إيجابي مجموعة أكبر وأوسع نطاقا من المشاركين من خلال تغطية بلدان الاستخدام النهائي. ومن خلال ذلك قدم التقرير النهائي الحلقة المفقودة ووسع، في رأينا، نطاق التحقيق ليشمل كل الأطراف المعنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحسب رأينا في الحقيقة أن تحليلا تاريخيا أكثر عمقا للشركات والمنظمات الإجرامية القائمة خارج أفريقيا سيساعد بالتأكيد على تكوين فهم سليم للإخفاق في بناء مؤسسات وهياكل للدولة قابلة للبقاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عهد ملك بلجيكا ليوبولد الثاني.

ومن النواحي الإيجابية، أيضا، أن التقرير يركز على توصيات من شأنها أن تهيئ الظروف والحوافز التي تشجع كل الأطراف على تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، واتفاقي بريتوريا ولواندا المتصلين بالموضوع وقرارات صن سيتي. وتتعلق تلك التوصيات أيضا بتعميق التكامل الإقليمي؛ وتدعو إلى تقديم دعم مالي دولي كبير لبناء مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وإعادة البناء ما بعد الصراع في ذلك البلد والجيران الإقليميين؛ وردع العصابات الدولية للجريمة المنظمة عن مواصلة أنشطتها غير المشروعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبالنسبة لنا في أوغندا، نرى أن هذه جوانب إيجابية في تقرير الفريق. لكن، لدينا صعوبات أيضا، وثمة مجالات نعتبرها مصدر قلق لنا. وأود أن أوضحها. أولا، التهوين من شأن الشواغل الأمنية لأوغندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى خلاف ما ورد في التقرير الإضافي الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (S/2001/1072)، يتجاهل التقرير النهائي تماما الشواغل الأمنية المشروعة لأوغندا التي أقر بها اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والاتفاق الثنائي بين أوغندا و جمهورية الكونغو الديمقراطية، المبرم في أنغولا في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

واسمحوا لي أن أؤكد مجددا على أن أوغندا تدخلت في جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة شواغل أمنية فعلية. ومن بين هذه الشواغل العمليات التي قامت بها المجموعات الإرهابية التي أشرت إليها آنفا وقوى أخرى، مثل أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة والإنتراهاموي، المعروفين بممارسة الإبادة الجماعية. وقد استخدمت هذه المجموعات أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية في شن هجمات إرهابية عشوائية متكررة ضد سكان أوغندا.

وسأسرد هنا بعض الأمثلة. ومن ذلك الحادث البشع الذي وقع في مبونـدوي (١٩٩٦)، عندما قام أكثر من ١ ٠٠٠ جندي بغزو أوغندا من جمهورية الكونغو الديمقراطية عند نقطة حدودية تدعى مبوندوي؛ وكذلك حادث كيشوامبا الذي وقع في عام ١٩٩٨، حيث وجد ما يزيد على ١٠٠ طالب أنفسهم محاصرين داخل العنابر حيث قتلوا. وأسرد كذلك مذابح بويندي الإرهابية التي وقعت في عام ١٩٩٩ حيث قتلت مجموعة من السياح الأجانب، من

بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا، إلى جانب عدد من الأوغنديين. وغابة بويندي هي إحدى المحميات القليلة المتبقية لقردة الغوريلا في العالم. ولا تزال قوات انتراهاموي تشن هجمات متواصلة في منطقة كيسورو الأوغندية الواقعة على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونقطة أخرى من دواعي قلقنا، هي تطبيق فرضية غير سليمة لإثبات أن أوغندا مذنبة. فهناك فرضية شبكات النخبة، التي يُدعى أنها استخلصت لنفسها مناطق تمول ذاتيا وأنها مسؤولة عن استمرار الصراعات الصغيرة على الموارد الطبيعية والإيرادات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه الفرضية، فيما يتعلق بأوغندا، لا أساس لها من الصحة على الإطلاق. وأي تحليل بسيط سيبين أن كل المقدمات الأساسية لهذه الفرضية خاطئة، فلم يقم دليل على وجود شبكات نخبوية أوغندية، كما أننا نعتبر الدوافع وراء هذه الفرضية مغرضة. وسأشرح ذلك بشيء من التفصيل.

إن هذه الفرضية تستنبط زعما غير صحيح بأن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير/كيسانغاني وحركة التحرير الكونغولية هما مجرد واجهات وميليشيات فيما يسمى بالمنطقة الخاضعة لأوغندا. ومنذ أيار/مايو ٢٠٠١، انسحبت أوغندا من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وانسحبنا مؤخرا من بيني وغبادوليت. وليس لنا غير كتيبة واحدة لا تزال ترابط في بونيا وذلك بناء على طلب الأمين العام، الذي وجهه في رسالة في أيار/مايو ٢٠٠١، وكذلك وفقا لأحكام اتفاق لواندا بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. ولا يزال بلدي ملتزما بالانسحاب الكامل، حتى من بونيا، وسأعقّب على ذلك في وقت لاحق. غير أنني أود أن أشير إلى أن حركة التحرير الكونغولية والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية مسؤولان الآن عمليا عن إدارة المناطق الخاضعة لهما، وأنهما ليسا مجرد واجهة؛ إنهما يتحكمان في الأرض فعلا ويعترف بهما اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار ويعترف بهما أيضا مجلس الأمن.

إن فريق الخبراء ليس ملما على ما يبدو بتاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عهد الملك ليوبولد الثاني- بما في ذلك حقيقة أن أوغندا كانت ضحية هجمات إرهابية متكررة تنطلق من أراضي تلك الدولة - بينما تقول إن أوغندا ذهبت إلى هناك لتنهب. فضلا عن ذلك، فإننا لا نجد دليلا على إنشاء شبكة نخبوية فيما يسمى بالمنطقة التي تسيطر عليها أوغندا.

ونرى أن تشكيل فريق الخبراء وأساليب التحقيق التي يتبعها لا يوفران له القدرة على تمييز الأكاذيب المتعمدة والحرب الدعائية والمناورات السياسية التي ينطوي عليها الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد يعزى ذلك إلى أن عضوية الفريق قد تغيرت مرارا، الأمر الذي أوجد بعض نقاط الضعف أيضا.

ولكن، في مثل الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي للمرء أن يتوخى جانب الحذر عند الاستماع إلى أي دليل أو تصديقه. وعلى سبيل المثال، صدق الفريق ما ذكره بعض رؤساء ليندو في شهادتهم بأن الهيما مسؤولون عن حماية المناطق الغنية بالمعادن لغرض استغلالها. وما نعرفه أنه ليس من الحكمة أن يؤخذ ما يقوله أحد من الليندو ضد الهيما، والعكس صحيح. كما وجدنا أنه ليس من الأمانة المهنية أن تستقرأ البيانات التي تجمع من إحدى مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية الشاسعة المساحة لمحاولة إثبات أنه في المنطقة التي توجد فيها أوغندا، تحدث حالات مماثلة، مثل الوفيات، لا تقل فداحة. وحتى في بلدي، لا يمكن أن يستخدم ما يحدث في جزء من أوغندا للاستدلال على ما يحدث في جزء آخر.

وأكثر من ذلك، فإنه مما يناقض الولاية التي أناطها المجلس بالفريق أن الفريق اختار أن يتغاضى في معظم الأحوال عن مقتضى إدراج التعقيبات وردود الفعل التي تصدر عن الدول والأطراف الفاعلة الأخرى المشار إليها في التقرير. وهذه نقطة ضعف رئيسية في عمل الفريق. ويمكننا أن نوضح ذلك بسرد عدد من الأمثلة. ففي الفقرات ١٠٢ و١٠٣ و ١٢٢، يقدم الفريق تحليلا ينطوي على نوع من الخلط بشأن صراع السلطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا، إذ يستنتج بشكل خاطئ أن الجنرال صالح، وهو ضابط متقاعد بقوات الدفاع الشعبي الأوغندية، يقوم بتدريب ميليشيا خاصة، وأن أوغندا تعتزم تفكيك حركة التحرير الكونغولية ودعم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، وأن ثمة محاولة لإحلال روجيه لومبالا من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية الوطنية محل مبوسا نيامويزي.

إن من يعرفون الكونغو بوسعهم أن يفسروا سياسات المنطقة على النحو التالي: إن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الكونغو هو مجموعة منشقة على التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما؛ وقد اختلفا عقب اتفاق صن سيتي الموقع في جنوب أفريقيا. وروجيه لومبالا متحالف فعلا مع جان بيير بيمبا وحركة التحرير الكونغولية. ولا دليل يشير إلى أن ضباط قوات الدفاع الشعبي الأوغندية يحاولون الإطاحة ببيمبا. بل إن العكس هو الصحيح، فلا يزال بيمبا حليفا وثيقا لأوغندا. والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة التحرير متحالف مع حكومة كينشاسا ويحصل على دعم عسكري وغيره من تلك الحكومة في محاولة لفتح جبهة خلفية ضد بيمبا؛ ليدور القتال بين مبوسا نيامويزي ولومبالا في منطقة إيسيرو. ويقوم التجمع الكونغولي - حركة التحرير بتسليح وتدريب عناصر الليندو ضد الهيما في منطقة إيتوري. لذا، فقد انسلخت عناصر الهيما من جيشها تحت قيادة وزير الدفاع السابق للتجمع، توماس لوبانغا. ويسعى اتحاد الكونغوليين الوطنيين إلى توفير مصادر بديلة للأسلحة لأننا رفضنا تزويده بالسلاح. المهم إن الصراع بين الهيما والليندو صراع تاريخي، وليس نتيجة ذهاب قوات الدفاع الشعبي الأوغندية إلى إيتوري.

نرى أن المزاعم بأن قوة الدفاع الشعبية الأوغندية متورطة في عمليات تجارية (الفقرة ١٢٢) وأن رئيس الاستخبارات العسكرية العقيد مايومبو وقع بروتوكول اتفاق في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢ مقابل راتب شهري قدره ٠٠٠ ٢٥ دولار وإعفاء من الضرائب، إنما هي مزاعم مبنية على أساس وثائق مزورة. وقد أتيحت لفريق الخبراء فرصة مقابلة العقيد مايومبو في كمبالا. ولكنه لم يغتنم هذه الفرصة لتوضيح هذا الأمر وكان ينبغي له مقابلة مسؤولين من الحكومة الأوغندية لو كانت لديه شكوك. ولكن ليس هناك أي بروتوكول اتفاق كما يزعم التقرير. وحين النظر إلى الأدلة نجد أنه لا توجد أدلة مساندة. وعلى الرغم من مزاعم الفريق بأنه سيؤسس ما يتوصل إليه على شهادة شهود عيان وأنه سيعمل بموجب معايير معقولة للإثبات والإنصاف والموضوعية. فلسوء الحظ، لا يزال التقرير النهائي يتضمن أخطاء وقائعية جسيمة ومعلومات ليس لها ما يساندها وتناقضات وتشويشات واضحة. وكان من الممكن التحقق من الادعاءات التي ليس لها ما يساندها ضد قوة الدفاع الشعبية الأوغندية وضد حكومة أوغندا لو حرص فريق الخبراء على ذلك. واسمحوا لي أن أعلق على بعضها لتوضيح وجهة نظري بوجود أخطاء جسيمة.

في الفقرات ١٢ و ١٤ و ١٠١ و ١٠٢، يدعي الفريق أن وجود قوة الدفاع الشعبية الأوغندية هو سبب عدم الاستقرار في منطقة إيتوري وأن الغرض منها هو تهيئة ظروف للاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو

الديمقراطية. وأود أن أوضح أن قوة الدفاع الشعبية الأوغندية تظل في جمهورية الكونغو الديمقراطية بناء على طلب الأمين العام. وقد كان من الممكن أن ننسحب تماما لأننا أعطينا إنذارا في شهر تموز/يوليه من العام الماضي بأننا سنفعل ذلك. والقوة موجودة هناك كقوة استقرار ولولاها لانهار اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

وقد تلقينا طلبا من الأمين العام لكي نسحب القوة من المنطقة في سياق خطة كمبالا لفض الاشتباك. ومن خلال مبعوث خاص، أبلغت أوغندا الأمين العام بانسحابها من عملية لوساكا، وبذلك بسحب قواتها من طرف واحد من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد وقعت أوغندا اتفاقات ثنائية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية مثل الاتفاق الذي تم توقيعه في أنغولا الذي ينص على الانسحاب الكامل لقوة الدفاع الشعبية الأوغندية وإنشاء لجنة إيتوري المشتركة للتهدئة. وسأنتقل إلى هذه النقطة بعد الانتهاء من عدد من المسائل.

إن صراع هيما – ليندو صراع تاريخي والسبب فيه معركة على ملكية أرض. وكان الراحل موبوتو سيسي سيكو قد انحاز إلى عشيرة ليندو وأعطاها أرضا مما أدى إلى غضب عشيرة ليندو. ووجدنا هذا الصراع قائما حينما دخلنا بونيا. ولم نخلق الصراع حسبما يدعي التقرير. والحالة في الحقيقة، الحالة هي أنه يوجد سلام نسبي في المناطق التي انسحبت منها أوغندا مثل غبادولايت وغيمينا وبوتا وبيني. ويوجد في العديد من هذه المناطق قدر أكبر من الموارد الطبيعية وعدد من السكان أكثر مما هو موجود في بونيا حيث لا يزال الصراع العرقي بين هيما وليندو قائما بسبب الأرض. وبعبارة أخرى، لماذا نريد أن نترك بوتا وغيمينا ونأتي لكي نقيم علاقات تجارية وشبكات في منطقة متعرضة للصراعات. وأوغندا تنقب عن المواد الهيدروكربونية ومعادن أخرى في مناطق مجاورة لإيتوري وما نحتاج إليه حينما نفعل ذلك هو السلام في المناطق المجاورة وليس الفوضى.

وسأوضح أننا ننقب عن النفط في منطقة في قاع وادي ريفت وهناك توقعات جيدة جدا. ولا نريد حروبا أو صراعات في المناطق المجاورة لكيلا نقضي وقتنا في إدارة اللاجئين عوضا عن التنقيب في منطقتنا كما نفعل الآن. وكدليل على تهيئة ظروف للوجود المستمر لقوة الدفاع الشعبية الأوغندية لأسباب تجارية، يزعم فريق خبراء الأمم المتحدة أنه تم توقيع بروتوكول الاتفاق بالنيابة عن أوغندا، وذلك البروتوكول، كما قُلت، غير موجود.

ويزعم الفريق أن قوة الدفاع الشعبية الأوغندية لديها مليشيات محلية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لحماية شبكات النخبة. وينبغي أن أوضح أن حكومة أوغندا لم تدرب أي مليشيا خاصة من خلال قوة الدفاع الشعبية الأوغندية. ولكن يمكننا القول إن حكومة أوغندا دربت جيوشا بالنيابة عن حلفائها ألا وهما حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – كيسانغاني وتواصل القوات التي تم تدريبها على أيدي حركة تحرير الكونغو توفير أمن وإدارة فعالين في المنطقة التي تقع تحت سيطرة حركة تحرير الكونغو. ولسوء الحظ عانى التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – كيسانغاني انقسامات في قياداته. ونتيجة لذلك، هناك قوات تحت قيادة مبوسا نيامويسي في شمال كيفو وفي منطقة بني – بوتيمبو. وتوجد قوات أخرى تحت قيادة وزير الدفاع السابق، توماس لوبانغا الذي شكل منذ ذلك الحين مجموعته السياسية الخاصة به. وينبع اللبس في التقرير من أن الفريق فشل في فهم تلك المواقف السياسية في المنطقة.

وحقيقة وجود إشارة بأن قوة الدفاع الشعبية الأوغندية تدير مجموعات مليشيا تعمل من خلال التخويف

إشارة غير صحيحة على الإطلاق. فنحن نعمل على أساس من مدونة سلوك صارمة. وقد تكررت الشكوى لنا من بعض شركائنا في التنمية هنا بأننا في بعض الأحيان نتسم بالصرامة الشديدة في تطبيق نظامنا الأساسي بشأن مدونة السلوك. والواقع أنهم يصفونه بالصرامة على أقل تقدير.

ويحاول فريق خبراء الأمم المتحدة أن يصيب هدفا سهلا بتقديم اتهام كاذب بأنه تم تجنيد وتدريب ١٦٥ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٦ عاما في معسكر في تشاكوانزي، أوغندا. وقد يرغب المجلس في معرفة الحقائق المتعلقة بهذا الادعاء لأنه ادعاء خطير ويتعلق بأطفال. إن مخيَّم تشاكوانزي ليس معسكرا تابعا لقوة الدفاع الشعبية الأوغندية وإنما مدرسة سياسية نأخذ إليها أطفالنا للتعليم المتعلق بالأمور السياسية. والأطفال قيد هذه المسألة تم إنقاذهم من تمرد قام به مبوسا نياموريسي وجون تيباسيما على البروفيسور وامبا ديا وامبا في بونيا مبوسا نياموريسي وأخذناهم إما إلى كمبالا أو إلى عنتيبي بأسلحتهم ونزعنا سلاحهم حتى يطمئنوا إلى أنه لن يكون هناك موتى. وكنت مسؤولا عن تلك المدرسة لأنني كنت المفوض السياسي الوطني وأخذنا أولئك الأطفال إلى ذلك المكان لتقديم النصح والرعاية لهم. وبعد ذلك تم تسليم الأطفال إلى الأمم المتحدة التي تعاملت معهم وأرسلتهم مرة أخرى إلى آبائهم. وغير معلوم لدينا أي تدريب آخر للأطفال.

ما هو الطريق إلى الأمام؟ تظل أوغندا مقتنعة بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يركز بصورة أساسية على التنفيذ السريع لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وعلى تعزيز الاتفاقات المبرمة في بريتوريا ولواندا. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى إنشاء حكومة انتقالية جديدة وجهاز دولة قادر على مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتؤمن أوغندا بالتنفيذ السريع لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن وهو يظل أساس السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. وقد رتبنا برامجنا ولكن، كما ذكرت مسبقا، تواصل الانتراهاموي إزعاج إقليمنا في كيسورو. ولذلك، تناشد أوغندا مجلس الأمن تعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعم برامج بناء القدرات من أجل حفظ السلام وبناء السلام من جانب بلدان أفريقية بغية تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن.

والطريق إلى الأمام بالنسبة لإيتوري يمر عبر تنفيذ اتفاق لواندا الذي ينص على تشكيل لجنة إيتوري المشتركة للتهدئة. وينبغي للمجتمع الدولي تقديم دعم مادي ملائم إلى اللجنة. وفي هذه المرحلة، ينبغي للمجلس أن يضطلع بمسؤوليته ويوفر النشر الملائم للبعثة من أجل الحفاظ على القانون والنظام في المنطقة خاصة وأن قوة الدفاع الشعبية الأوغندية ملتزمة بموجب اتفاق لواندا بأن تتم انسحابها من بونيا قبل حلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وهذا أمر شديد الأهمية. فبموجب الاتفاق الذي تم توقيعه في لواندا، صرحنا بأنه بعد ٥٠ يوما من يوم التوقيع - ٦ أيلول/سبتمبر - سيكون لزاما على أوغندا تقديم خطة مفصلة عن كيفية الانسحاب من بونيا وسأتأكد من قيامنا بذلك. وبعد موعد التوقيع بـ ٧٠ يوما، وهو الأسبوع القادم، ستبدأ أوغندا في سحب قواتها من بونيا وبعد ١٠٠ يوم من تاريخ التوقيع، يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر، ستكمل أوغندا انسحاب قواتها من بونيا. وبذلك، وبموجب هذا الاتفاق، يتعين على مجلس الأمن أن يبلغنا بما يجب علينا أن نفعله لأننا في القريب العاجل وبموجب الاتفاق سننسحب، ويتعين أن نتم الانسحاب قبل حلول يوم ١٥ كانون الأول/ ديسمبر.

ونحن نرى أن المؤتمر الدولي المقترح المعني بالسلم والأمن والتنمية المستدامة ينبغي أن يعقد تحت إشراف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فور إقامة حكومة انتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحقيق وقف إطلاق النار في بوروندي. والمسائل التي ينبغي مناقشتها في المؤتمر ينبغي أن تكون، في رأينا، كما يلي: إعادة التأهيل، وإعادة البناء والتنمية في فترة ما بعد انتهاء الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى؛ والتدابير اللازمة لدعم تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي، وعلى وجه الخصوص في مجال تنمية البنى الأساسية والموارد البشرية؛ وبناء القدرات من أجل حفظ السلام وتسوية الصراعات؛ وتعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على رصد إعادة البناء في فترة ما بعد انتهاء الصراعات في سياق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

وتناشد أوغندا البلدان المذكورة في التقرير النهائي، بما فيها البلدان المستخدمة النهائية، إنشاء لجان قضائية مستقلة للتحقيق وللتوصية بالتدابير المناسبة حيال الادعاءات بالاستغلال غير القانوني لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي للأمين العام أن يتعاون وأن يتشاطر المعلومات مع الدول الأعضاء التي ترغب في إنشاء تلك الآليات القضائية. ويسر أوغندا أن تشارك البلدان الأخرى الخبرة التي حققتها لجنتنا – لجنة بورتر للتحقيق – في هذا الخصوص. وفي هذا السياق، يمكن أن تحاكم وتعاقب الشركات والكيانات منفردة بشكل عادل منصف.

وفي الختام، اسمحوا لي بالقول إننا ينبغي أن نركِّز على الصورة الكبيرة. فنحن اليوم، كما قلت من قبل، نقف عند مفترق طرق لإحراز تقدم كبير من أجل السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي بوروندي، وفي السودان عن طريق عملية متشاكوس. وآفاق السلام في منطقة البحيرات الكبرى لم تكن أبدا من قبل أكبر مما هي عليه الآن. والحوار الجاري فيما بين الأطراف الكونغولية في بريتوريا انتهى من وضع اتفاق بشأن ترتيبات اقتسام السلطة لحكومة انتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتوقع أن ينضم المتمردون البوروندیون المتعنتون إلى الحكومة الانتقالية في وقت ما في القريب العاجل، على النحو الذي يمكن أن نراه مما يجري في دار السلام. وللمرة الأولى في التاريخ، اجتمع الرئيس البشير، رئيس السودان، والجنرال قرنق، زعيم الجيش الشعبي لتحرير السودان، في كمبالا في منتصف عام ٢٠٠٢. ولذلك، فإننا نرى أن التحدي الذي يكمن أمام المجلس يتمثل في انتهاز الفرصة والتركيز على الصورة الكبيرة، وتهيئة الظروف الضرورية من أجل السلام، والاستقرار، والتكامل والتنمية الإقليميين في منطقة البحيرات الكبرى.

ولذلك نرى أن مجلس الأمن ينبغي له، في الوقت الذي يحمي ثروة جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن يركِّز على العناصر الرئيسية الخمسة للصورة الكبيرة: العنصر الأول، تعزيز تأييد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، واتفاقي بريتوريا ولواندا المتصلين بالموضوع، وقرارات الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية التي جرى التوصل إليها من أجل إقامة حكومة انتقالية تمثِّل كل الأطراف في كينشاسا .وبصفتي الرئيس المقبل للجنة السياسية لاتفاق لوساكا، أعد بالعمل بشكل وثيق مع المجلس بشأن هذه المسألة.

وثانيا، نود أن نرى دعما للتكامل الإقليمي ودون الإقليمي في إطار الاتحاد الأفريقي والشراكة الدولية من أجل التنمية في أفريقيا. وفي حالتنا، ستوافق جماعة شرق أفريقيا قريبا على اتحاد جمركي لتمهيد الطريق أمام قبول رواندا وبوروندي. وبصفتي رئيسا مناوبا لمجلس وزراء شرق أفريقيا، لا بد لي من الإعراب عن التحية لفريق السفير قاسم فيما يخص هذه المسألة المتعلقة بالتكامل الإقليمي، الذي يفترض أن يساعد على حل بعض المسائل في منطقتنا.

وثالثا، نؤيد تعزيز التعاون فيما بين الأمم المتحدة، بشكل عام، ومجلس الأمن، بشكل خاص، والاتحاد الأفريقي وآليات الأمن دون الإقليمية في حل الصراعات ومنعها على الصعيدين الإقليمي والقاري في أفريقيا كأساس قوي لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وستتولى أوغندا قريبا قيادة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، وهي هيئة إقليمية هامة جدا. وبوسعي أن أؤكد للمجلس أن رئيسي، بصفته رئيسا للهيئة الدولية للتنمية، وأنا بصفتي رئيسا لمجلس وزراء ذلك الجهاز، سنبذل جهودا لتحقيق السلام في السودان وفي الصومال.

ورابعا، نود أن تشجع الأمم المتحدة كل البلدان المذكورة في تقرير الفريق على إنشاء لجان قضائية مستقلة لتقصي الحقائق، وإبلاغ الأمم المتحدة بالنتائج حيال تدابير تنفيذ التوصيات ذات الصلة.

وأخيرا، نناشد المجلس، مرة أخرى، إيجاد الطرق الفورية لضمان الانتشار الكافي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إيتوري من أجل صون القانون والنظام فيما تنسحب قوات أوغندا للدفاع الشعبي من بونيا بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

آسف لأخذي وقتا طويلا، لكن هذا أمر بالغ الأهمية، وأنا أشكر المجلس على إعطائي الفرصة للإسهام في هذه الهيئة البالغة الأهمية للأمم المتحدة، أي مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر النائب الثالث لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في أوغندا على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إلّي، وعلى وجه الخصوص إلى بلدي.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل كندا، يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في المناقشة بشأن البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد هاينبيكر (كندا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل جنوب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على السماح لنا بالمشاركة في هذه المناقشة الهامة. وأود في البداية أن أشكر الممثل الدائم للكاميرون، رئيس المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر.لقد كنا نشعر بالفخر للطريقة التي أدار بها أعمال المجلس. ونحن نرحب بكم، سيدي، رئيسا خلال هذا الشهر، ونتمنى لكم أفضل التمنيات وأنتم تبدأون عملكم.

إن وفد بلدي يؤكد تأييده لعمل مجلس الأمن، جنبا إلى جنب مع هيئاته الفرعية، مثل لجنة الجزاءات وآليات الرصد وأفرقة الخبراء. ونحن نعتبر هذه الهيئات آليات للإسهام في السلام بمتابعة التنفيذ الإلزامي لقرارات مجلس الأمن.

ونحن نعتقد أن عمل فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية يكمل جهود السلام في منطقة البحيرات الكبرى. وتقرير فريق الخبراء (S/2002/1146) مفيد في إبراز أثر الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإشعال الصراع في منطقة البحيرات الكبرى. وكل الاتفاقات التي جرى التوصل إليها

في حل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية لن تنفّذ ما دام هناك اعتقاد بأن الحرب مربحة أكثر من السلم.

ويدرك مجلس الأمن جيدا كل الالتزامات التي تعهدت بها جنوب أفريقيا لتحقيق حل سلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي منطقة البحيرات الكبرى الأوسع نطاقا أيضا. وتعتقد حكومة بلدي أن تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية أساسي للإسهام في تجديد القارة الأفريقية وتحقيق أهداف الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا.

ومع ذلك، نود أن نبلغ مجلس الأمن بأن جنوب أفريقيا تشعر بخيبة أمل إزاء محتوى التقرير النهائي الذي قدمه السفير محمود قاسم إلى المجلس. ونشعر بخيبة أمل إزاء النهج الذي اتبعه الفريق في جمع معلوماته ووضع النتائج والتوصيات في تقريره. وجنوب أفريقيا تحث على أن يطلب مجلس الأمن من الفريق مواصلة التحقيق وإثبات الادعاءات والتوصيات الواردة في التقرير. ونرى أن تقرير الفريق يتناقض مع أهداف ومقاصد مجلس الأمن.

ومن ناحية المبدأ فإن وفدي يرى أنه عندما ينشئ مجلس الأمن هيئات للمساعدة في متابعة أعمال المجلس، يتعين على تلك الهيئات أن تتبع المبادئ التوجيهية المحددة بوضوح، لدى أدائها لعملها. وتشمل هذه المبادئ الأساسية التعاون الوثيق والمشاورات مع الحكومات. ولذا فمن غير المقبول عندما تتاح الفرصة لفريق الخبراء للاجتماع مع السلطات الحكومية أن يحتفظ الفريق بالمعلومات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك بين الحكومات المعنية، ولا يتبادلها معها. ومع هذا فالمفروض أن تجري الحكومة مزيدا من التحقيق في الادعاءات التي تهم أفرقة الخبراء ولكن دون أن تعطى المعلومات الأساسية. وبعبارة أخرى، فإننا نرجو أن يكون وجود الأفرقة هناك هو لمساعدة الحكومات في تنفيذ ما تتطلبه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقد اجتمعت حكومة جنوب أفريقيا عدة مرات مع الفريق. وتوقع الفريق من سلطات جنوب أفريقيا أن تجري المزيد من التحقيقات وتتخذ أي خطوات تكون ضرورية، غير أن المتوقع من سلطات حكومة جنوب أفريقيا كان أن تجري التحقيقات استنادا إلى معلومات قليلة أو إلى عدم وجود معلومات. ويتبين من قراءة تقرير الفريق أن هناك معلومات كثيرة بحوزة الفريق كان من الممكن أن تساعد في مواصلة التحقيقات التي كانت جارية. غير أن الفريق أبى أن يفشي هذه المعلومات باستثناء استخدامها أدلة مفترضة واردة في تقريره.

وأغتنم هذه الفرصة للتطرق إلى بعض المسائل المحددة التي أثارها الفريق فيما يتعلق بجنوب أفريقيا، والشركات التي تتخذ جنوب أفريقيا مقرا لها، والأفراد التابعين لها.

ويفيد التقرير في الفقرة ٣١، بأن

> ”من العاملين أيضا مع قوات دفاع زمبابوي نيكو شيفر، وهو مجرم محكوم عليه بالسجن في جنوب أفريقيا، ورتب عملية تدريب ضباط من زمبابوي على تقدير قيمة الماس في جوهانسبرغ. وتملك شركة السيد شيفر ”تندان هولدنغز“ (Tandan Holdings) ٥٠ في المائة من أسهم شركة صناعات ثورنتري (Thorntree Industries)، وهو مشروع مشترك لتجارة الماس مع قوات دفاع زمبابوي“.

وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، طلب الفريق إلى حكومة جنوب أفريقيا أن تقدم معلومات بشأن التجارة، سواء كانت علنا أو سرا، في الماس الكونغولي في جنوب أفريقيا أو نقل الماس الكونغولي عن طريق جنوب أفريقيا، من جانب

شركة مينرالز بيزنس (MBC). وقال الفريق إنه قد ذُكر أنه يوجد اتفاق بين شركة ثورنتري (Thorntry أو Thorntree) المملوكة لجنوب أفريقيا أو التي يوجد مقرها فيها وشركة مينرالز بيزنس (MBC) للتجارة في شحناتها من الماس الكونغولي. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أحاطت حكومة جنوب أفريقيا الفريق علما بأنه لا يوجد لديها أي معلومات للتحقق من زعم نقل الماس، الذي تشتريه شركة ثورنتري، عن طريق إقليم جنوب أفريقيا. ويجدر بالملاحظة أيضا أن الفريق لم يثر مع حكومة جنوب أفريقيا أبدا مسألة ترتيب السيد شيفر تدريب ضباط زمبابوي على تقييم الماس في جوهانسبرغ. وقد أثيرت بالمثل في الفقرة ٥٨ من التقرير مسألة السيد شيفر وشركة صناعات ثورنتري.

وفي الفقرة ٥٢، جاء في التقرير أنه

”أصدر السيد الشنفري إلى المسؤول الأمني التابع له تعليمات بتهريب أحجار من الماس استُخرجت من منطقة امتياز سينغامايتر إلى جوهانسبرغ، في جنوب أفريقيا، وتسليمها إلى الرئيس التنفيذي لشركة سيرنغيتي دايموندز، كين روبرتس“.

ولم يتم تشاطر هذه المعلومات مع حكومة جنوب أفريقيا ولا كان ذلك موضوعا لاستفسار وجهه الفريق إلى حكومة جنوب أفريقيا.

وفي الفقرة ١٣٩، حدد التقرير جنوب أفريقيا بأنها واحدة من ١١ دولة أفريقية يُحتمل أن تمر عبر إقليمها سلع ناشئة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وذكر الفريق كذلك أنه قد طرح أسئلة على هذه البلدان جميعها وأجرى مباحثات موضوعية مع ممثلين حكوميين عن خمسة من هذه البلدان. وطلب الفريق معلومات عن التشريعات ذات الصلة، وعن التحقيقات في تدفق هذه السلع الأساسية، والتدابير المتخذة لوقف هذه التدفقات، وعن غيرها من التدابير الممكنة التي ينبغي اتخاذها، وعن احتياجات الحكومة من المساعدة. ويفيد التقرير، بأنه لم يقم أي بلد تقريبا من البلدان التي ردت على أسئلة الفريق بإجراء تحقيقات أو اتخاذ أي إجراءات محددة للتعرف على ما يعبر من سلع قادمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو تفتيش تلك السلع.

وأفاد التقرير كذلك بأنه أكد المسؤولون في جنوب أفريقيا احتجاز شحنة سرية كبيرة من الماس القادم من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بيد أنهم لم يقدموا أي تفاصيل عن ذلك. وجاء أيضا، أنه لم تشر السلطات في أي من هذه البلدان إلى وجوب أو إمكانية اعتبار الموارد الكونغولية المتاجر بها عبر أقاليمها سلعاً مؤججة للصراع؛ ولم يقم أي بلد تقريبا باقتراح أي تدابير معقولة للمساعدة على الحد من الاتجار بالسلع الأساسية الكونغولية التي تشوبها الجريمة والتسليح.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اتصل الفريق بجنوب أفريقيا فيما يتعلق بالإجراءات التي تتبعها وكالات إنفاذ القانون في جنوب أفريقيا لمحاربة أنشطة التهريب والجريمة المنظمة، وطلب فضلا عن ذلك خريطة توضح تقسيم السلطات والمسؤوليات بين السلطات المختلفة. وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، قدمت حكومة جنوب أفريقيا وصفاً مفصلاً لدور ووظائف وكالات إنفاذ القانون في جنوب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الحكومة للفريق تفاصيل التشريعات ذات الصلة التي تستخدم للحد من التهريب والجريمة المنظمة. بيد أن الحكومة ذكرت أن وكالات إنفاذ القانون في جنوب أفريقيا ليست على علم بأي جماعات كبيرة أو منظمة تنخرط في أنشطة تهريب أو أنشطة غير قانونية أخرى، تشمل الماس والذهب والكولتان وغيرها من الموارد المعدنية الناشئة من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وطلب الفريق إلى حكومة جنوب أفريقيا تقديم أمثلة عن حالات فعلية شاركت فيها وكالات إنفاذ القانون في جنوب أفريقيا بشأن تهريب سلع ناشئة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان تشترك في الصراع. وأكدت المعلومات التي قدمتها سلطات جنوب أفريقيا أنه قد تم إلقاء القبض على مواطن من جمهورية الكونغو الديمقراطية في مطار جوهانسبرغ الدولي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وبحوزته ١٣ ماسة. وأحيط الفريق علما بأن هذا الفرد مثل أمام المحكمة، إلا أنه تم إرجاء القضية حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وشرحت للفريق كذلك أنه حيث إن القضية لم يفصل فيها بعد، لا يمكن تقديم أي معلومات إضافية. وكانت هذه هي المعلومات الوحيدة التي قدمت للفريق فيما يتعلق بتحريز ماس ذي صلة بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم يتسن تبيان منشأ الماس في المعلومات التي قدمت للفريق.

وفي المرفق الثالث بالتقرير، يورد الفريق قائمة بالمؤسسات التجارية التي يرى أنها تنتهك المبادئ التوجيهية للمؤسسات متعددة الجنسية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وترد في المرفق الثالث قائمة بإثنتي عشرة شركة من جنوب أفريقيا. ورغم أنه لم تقدم أي أدلة داعمة لإدراجها في القائمة، يفيد التقرير بأنه

> ”تلتزم أدبيا البلدان الموقعة على هذه المبادئ التوجيهية وغيرها من البلدان بأن تكفل التزام مؤسساتها التجارية بهذه المبادئ التوجيهية والعمل بمقتضاها“ (الفقرة ١٧٧ من *S/2002/1146*).

وفيما يتعلق بالشركات المحددة المذكورة فلم يتصل الفريق مطلقا بجنوب أفريقيا فيما يتعلق بشركة اسمها أفريكان تريدينغ كوربريشن. ولم تذكر في أي تقرير سابق من تقارير الفريق مؤسسات انغلوفال، بانرو كوربريشن، وكارسون بروداكتس، ومركتايل CC، وسراسن، وسواني بول، وتراك ستار تريدنغ 151 (المحدودة)، وزينكور، وإسكور، وأوريون ماييننغ إنك، ولم يجر تشاطر أي معلومات تتعلق بأنشطتها التجارية أو سلوكها مع حكومة جنوب أفريقيا، ولم تخضع أي شركة من هذه الشركات لاستفسار وجهه الفريق إلى حكومة جنوب أفريقيا.

وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، طلب الفريق إلى حكومة جنوب أفريقيا أن تقدم قائمة بجميع الشركات الجنوب أفريقية والمسجلة في جنوب أفريقيا العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو معها. وخلال الاجتماع مع الفريق، أثارت سلطات جنوب أفريقيا على وجه التحديد اهتمامات خطيرة لديها مع الفريق بشأن الاستفسارات التي قدمها فيما يتعلق بشركات جنوب أفريقيا العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، دون تبيان أي شيء عن مشاركتها في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وشددت جنوب أفريقيا على حقيقة أن التساؤلات التي لا أساس لها من الصحة والتي أثارها الفريق حول نشاط الشركات التي تعمل بصورة قانونية وعلنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمكن أن تفسَّر على أنها تلقي ظلالا من الشك الذي لا مبرر له على أنشطة هذه الشركات. وفي هذا السياق، أود أن أذكر أيضا أن جنوب أفريقيا ليست موقعة على المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومع أننا نؤيد أهداف المنظمة، إلا أننا لا نفهم كيف يمكن أن يستخدم الفريق هذه الآلية كوسيلة للمساءلة عندما لا نكون من الموقعين على مبادئها التوجيهية.

إن البيانات الواردة في التقرير عن جنوب أفريقيا وشركاتها وأفراد ينتمون إليها لا يبدو أنها تستند إلى أي أدلة أو معلومات قوية، كما أن الفريق لم يميز في تقريره بين أنشطة الشركات القانونية وأنشطتها غير القانونية. وقد

أبـرزت سـلطات جنـوب أفريقيـا، في تعاملـها مـع الفريــق، الصعوبـات الـتي تواجهـها في التعـامل مـع الغمــوض الــذي يشوب بعض الاستفسارات التي تلقتها. وأشرنا إلى أن توفير معلومـات أكـثر تفصيـلا ودقـة سيسـاعد سـلطات جنــوب أفريقيا على معالجة القضايا المثارة.

إنـني أفـهم أن بيـاني ينتقــد التقريــر النــهائي ويثـير الشكوك حول النهج والمنهجية اللذين اعتمدا في إعداد هذا التقرير. إلا أنه يحدونا الأمل أن يأخذ المجلس هذه الشواغل في الحسبان لدى نظره في هذا التقرير وفي أي تفويض جديد قد يعطى للفريق. ونقترح بتواضع أن يوفر المجلـس مبـادئ توجيهية واضحة ومحددة بشأن عمل ونهج ومعايير عمل أية آلية مستقبلية قد يقرر إنشاءها فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسيفهم المجلس أن جنوب أفريقيـا تنظـر بجديـة إلى هذه المسألة، ليس بسبب ما يعزى إليها فحسب، بل وأيضا بسبب الدور الذي لا تزال جنوب أفريقيا تقـوم بـه، بصفتـها الوطنية وبصفتـها رئيســة الاتحـاد الأفريقـي، في تحقيـق سـلم وأمـن واسـتقرار وازدهـار علـى الـدوام لجمهوريـة الكونغـو الديمقراطية ولشعبها.

ولعل أحد أكثر البيانات عمومية في تقريـر الفريـق مـا يـرد في الفقـرة ٦٥. ففـي آخـر جملـة مـن تلـك الفقـرة، يتجاهل الفريـق الفرضيـة الأساسـية الـتي اسـتند إليـها اتفـاق لوسـاكا - الشـواغل الأمنية لأطـراف الاتفـاق - والـتي رحـب بها مجلـس الأمـن نفسـه بوصفـها أساسـا للسـلم في جمهوريـة الكونغو الديمقراطية. إن هذا الفهـم الخـاطئ لعمليـة السـلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يستند إليه اتفاق لوساكا والـذي لا يـزال يشـغل هـذا المجلـس، يثـير أسـئلة عـن بعـض الاستنتاجات الطموحة التي يطلب إلى هذا المجلس تأييدها.

وأخيرا، لا يسـرنا إطلاقا أن نـأتي إلى هنــا ونعـارض الفريق الذي عينه مجلس الأمن. إلا أننا نعتقد أنه من المهم للمجلـس أن يتصـرف بنــاء علــى حقــائق لا علــى أســاس معلومـات غـير كاملة أو حـتى كاذبة. وعندما يتكلـم المجلس فإن العالم بأسره يصغي له. لهذا السبب، من المهم أن يعتمد المجلس على معلومات دقيقة وأن يستند إلى الحقـائق عندمـا يتخذ قراراته.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثلة الدانمرك. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السـيدة لـوي (الدانمـرك) (تكلمــت بالانكليزيــة): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيـان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي - إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهوريـة التشـيكية، ورومانيــا، وســلوفاكيا، وســلوفينيا، ولاتفيــا، وليتوانيــا، وهنغاريـا - والبلــدان المنتسـبة تركيـا، وقـبرص، ومالطـة، وكذلــك أيســلندا البلــد المنتســب إلى المنطقــة الاقتصاديــة الأوروبية العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.

أولا، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة، يا سيدي، على تـولي الصين رئاسة مجلس الأمن. واسمحوا لي أيضا أن أشيد برئاسة مجلس الأمن على عقدها هذه الجلسة المفتوحة بشأن التقرير النهائي الهام لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشدد على أهمية مناقشــة الجوانــب الاقتصاديـة للصراعــات بصــورة عامــة، وخاصــة فيمـا يتعلق بالصلات بين الأبعـاد السياسـية والاقتصاديـة في حـالات الصـراع. ولذلـك، نحــن نرحــب بــإجراء مناقشــة

مفتوحة وشفافة لمشاكل استغلال الموارد. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقرير النهائي ويثني على فريق الخبراء لما قام به من تحقيقات وما قدمه من توصيات. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى نتيجة مناقشة هذا التقرير في مجلس الأمن.

إن الحالة التي يصفها التقرير مقلقة للغاية. فالجوانب الاقتصادية للصراع، ولا سيما الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، تغذي الصراع وتزيد المعاناة البشرية. وللصراع عواقب مأساوية على السكان المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في الأجزاء الشرقية منها. ويشكل استمرار هذه الأنشطة الاقتصادية غير القانونية عقبة خطيرة أمام حل سلمي للصراع. وهذا غير مقبول بجميع المعايير الأخلاقية والسياسية.

ووفقا لما جاء في التقرير، تشارك أطراف الصراع على جميع المستويات في الاستغلال غير القانوني. فالحكومات والمسؤولون الحكوميون، بمن فيهم ضباط الجيش والإدارات المحلية والأفراد، والجماعات المسلحة والشركات يشاركون فيه. ويزعم التقرير أن شبكات النخبة لا تزال تمارس الاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية على الرغم من التطور السياسي والعسكري الإيجابي الذي نشأ عن اتفاقي بريتوريا ولواندا، وعلى الرغم من التقريرين السابقين اللذين قدمهما فريق خبراء الأمم المتحدة. ولذلك، نحن نرحب بإعطاء الفرصة للحكومات المهتمة كي تتكلم هنا دفاعا عن نفسها. إلا أنه إذا كانت الاتهامات صحيحة، فإن هذا النشاط يجب أن يدان بقوة من جميع الأطراف ويجب أن يتوقف.

ومن الواضح أن مكافحة هذا الاستغلال المنظم جيدا لن تكون بسيطة. وستتطلب عملا موحدا من جانب المجتمع الدولي والحكومات الوطنية، في منطقة البحيرات الكبرى وفي أماكن أخرى، على أساس دراسة وتحليل مستفيضين.

وستكون استنتاجات وتوصيات تقرير الفريق عنصرا هاما في هذه العملية.

ويقترح التقرير وضع حوافز ومثبطات فعالة لتغيير أنماط الاستغلال غير القانوني الحالية. وينبغي تشجيع الاستثمارات واستغلال الموارد بطريقة قانونية ومستدامة، مما يسهم في الاستقرار الاقتصادي للمنطقة ككل ويفيد السكان جميعهم. ويوافق الاتحاد الأوروبي على أن المجتمع الدولي يجب أن يبذل جهودا لمكافحة هذه الممارسات غير القانونية وأن يضغط على الذين يشاركون في هذه الأنشطة.

ويجب أن نركز على كيفية ضبط الانتفاع بالموارد الطبيعية. وتأمين الحدود الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية خطوة هامة في هذا المجال. فضلا عن ذلك، سيدرس الاتحاد الأوروبي دراسة دقيقة التوصيات الواردة في التقرير المتعلقة بوضع تدابير مالية وفنية، والحاجة إلى إصلاح مؤسسي وضمان عوائد السلام. وسيؤدي التنفيذ الكامل لاتفاق لوساكا إلى إيجاد بيئة مؤاتية للاستثمارات الدولية ومزيد من المساعدة الإنمائية.

ويردد الاتحاد الأوروبي الطلب الذي وجهه التقرير إلى الحكومات الوطنية لجميع البلدان التي يشارك منها أفراد وشركات ومؤسسات تمويل في الأنشطة غير القانونية بالقيام بدورها في تحمل المسؤولية. فينبغي لها أن تكفل مساءلة هؤلاء الأفراد والكيانات عن أفعالهم، بينما تكفل لهم الحق والفرصة في الدفاع عن أنفسهم ضد الاتهامات.

والاتحاد الأوروبي يرى من المهم أن تحث الحكومات الشركات الخاصة على الالتزام بالمبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية عملية كمبرلي التي تستهدف تنظيم عملية إصدار شهادات المنشأ في قطاع الماس.

وقد يكون من الضروري فرض قيود على بعض الشركات والأفراد العاملين في المجال التجاري، لكبح الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والاتحاد الأوروبي على استعداد لمساعدة مجلس الأمن في هذا الصدد.

ويتشاطر الاتحاد الأوروبي التحليل الذي يخلص إلى أن إنشاء حكومة انتقالية تشمل جميع الأطراف في كينشاسا مسألة بالغة الأهمية. فلطالما ناشد الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف الكونغولية أن تتوصل إلى اتفاق يضم جميع الأطراف بشأن تقاسم السلطة والمؤسسات الانتقالية.

كما يؤيد الاتحاد الأوروبي الاستنتاج الذي يؤكد على ضرورة نزع سلاح كل المجموعات المتمردة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وانسحاب جميع القوات الأجنبية، وفقا لاتفاقات السلام القائمة. والاتحاد الأوروبي يذكّر كل أطراف الصراع دائما بالتزاماتها في هذا الصدد.

وينظر الاتحاد الأوروبي حاليا في نداء الفريق الذي يدعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام والأمن الديمقراطية والتنمية المستدامة في منطقة البحيرات الكبرى. فذلك المؤتمر يمكن أن يوفر منطلقا للتصدي لعدد من التحديات العابرة للحدود، والتي تؤثر تأثيرا كبيرا على حالة الصراع. وفضلا عن ذلك، يمكن في هذا المؤتمر معالجة القضايا المتعلقة باستقرار المنطقة وتنميتها في المستقبل، بما في ذلك تعزيز التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي. والاتحاد الأوروبي على أتم استعداد لبحث مسألة التعاون مع بلدان المنطقة والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن عقد هذا المؤتمر.

كما يؤيد الاتحاد الأوروبي التوصية المتعلقة بإنشاء آلية للرصد.

واسمحوا لي في الختام أن أؤكد من جديد على التزام الاتحاد الأوروبي بالإسهام في وضع حد للاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيظل الاتحاد الأوروبي على الدوام مشتركا في التعاون مع بلدان المنطقة والمجتمع الدولي من أجل تأمين السلام والاستقرار والديمقراطية والتنمية المستدامة في منطقة البحيرات الكبرى.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثلة الدانمرك على عبارات التهانئ التي وجهتها إلى الصين بمناسبة توليها رئاسة المجلس.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل بلجيكا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنئ ممثل الكاميرون على أدائه الفعال في ترؤس أعمال المجلس أثناء شهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس، وإنني لعلى اقتناع بأن المجلس، في ظل قيادتكم القديرة، سيتمكن بنجاح من الاضطلاع بمسؤولياته الجسيمة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أيضا أن أشكركم على أخذ زمام المبادرة بإجراء مناقشة مفتوحة بشأن هذا التقرير المهم (S/2002/1146) الذي تعلق عليه بلجيكا أهمية خاصة. ويحدوني الأمل في أن تمكننا هذه المناقشة من فهم هذا الموضوع المعقد على نحو أفضل، والاستجابة بمزيد من التفصيل للمسائل التي يثيرها. إن بياني هذا يستكمل البيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي والذي نؤيده تمام التأييد.

وأود أن أثني على الجهود التي بذلها السفير قاسم وسائر أعضاء الفريق لاسترعاء انتباه المجتمع الدولي إلى الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى آثاره المدمرة على عملية السلام، وعلى فرص إعادة بناء البلد.

وهـذا التقريـر يمثـل أيضـا إسـهاما كبـيرا في بحـث الأسـباب والمخـاطر الكامنـة في الاسـتغلال غـير القـانوني للموارد بصفة عامة.

وترحب بلجيكا بالاهتمام الخاص الذي يوليه التقرير للبعد الاقتصادي من عملية البحث عن السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالتالي فإننا نؤيد بقوة التوصية الأولى لفريق الخبراء، التي يرى فيها ضرورة:

''التوصـل إلى مجموعـة مـن الاتفاقـات أو المبادرات بشأن الإعمار والتنمية المستدامة لمعالجة البعد الاقتصادي في عملية لوساكا للسلام، وتوفير حوافـز لمواصلـة التقـدم''. (S/2002/1146، الفقرة ١٦١).

كما نؤيد اقتراح الفريق بأن يُتخذ من التكامل الاقتصـادي الإقليمـي والتجـارة الإقليميـة محـورا لمشـاورات إقليمية تهدف على وجه الخصوص إلى تنظيم المؤتمـر المعـني بالسـلام والأمـن والتنميـة المسـتدامة في منطقـة البحـيرات الكبرى.

وكمـا يعلـم الأعضـاء، فـإن الحكومـة البلجيكيـة، وبالذات نـائب رئيـس الـوزراء ووزيـر الشـؤون الخارجيـة، السـيد لـوي ميشـيل، لم يدخـرا أي جـهد لتشـجيع الحـوار السياسي الداخلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واحترام الالتزامات التي قطعتها كل الأطراف في اتفاقات السلام التي أبرمتها في لوساكا وبريتوريا ولواندا. ومع ذلك، فمن أجل توطيد التقدم الراهن، ومن أجل أن يفضي هذا التقـدم إلى السلام الدائم وإلى إنشاء المؤسسات الديمقراطية تدريجيـا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أصبح مـن الضـرورة المطلقـة شجب النهب الاقتصادي الذي يتعرض له البلد والمشار إليه في تقرير قاسم، وبذل كل جهد ممكن لوضع نهاية له.

إن بلجيكا مقتنعة تماما بأن إعـادة بنـاء مؤسسـات جمهورية الكونغو الديمقراطية وإصلاحها أمر حاسم لتمكين الحكومة الانتقالية من السيطرة على موارد البلد الطبيعية. وتؤيد بلجيكا توصية فريق الخبراء في هذا الصدد، بل الواقع أنها جعلت من ذلك الهدف أولوية في إطار تعاونها الثنائي، بـالدعوة إلى توفـير المزيـد مـن المسـاعدات الإنمائيـة الرسميـة الكافية في هذا المجال.

إن التصدي للمشاكل الناجمة عن الاستغلال غـير القـانوني للمـوارد يتطلـب، في المقـام الأول، وجـود نهـج هيكلي. ومن ثم، ينبغي لمجلس الأمـن، قبـل كـل شـيء، أن يبحـث عـن حلـول معياريـة تمكّـن مـن مواصلـة الأنشـطة الاقتصاديـة المشـروعة في المنطقـة، بإرسـاء معايـير معرّفـة بوضوح. وتلك المعايير ينبغي أن تسمح، مثلا، بوضع تعريف أكثر وضوحا لعبارة عدم المشروعية، وأن تتجنـب مواقـف تجد فيها الشركات نفسها بعد فوات الأوان عـن مواجهـة مفاهيم مبهمة عن المبادئ الأخلاقية والشرعية.

ومثل هذا الإطار المعياري من شأنه أيضا أن يمكننا من توضيح نطاق النقد الذي يوجهه فريق الخبراء ضد أفراد أو شركات أو حكومات. وهكذا يمكن تقييم مدى احترام تلك المعايير والخلافات الجدلية الممكنة في هذا الصدد، على أساس أكثر دقة وموضوعية. ويؤسفنا في هذا السياق أن حق المرء في أن يستمع إليه وأن يدافع عـن نفسـه لم يحـترم في حالات الأفراد والشـركات المذكوريـن في التقريـر، والذيـن يقترح أن تفرض عليهم جزاءات. وبالتـالي، نعتقد أن المعايير والأدلة التي على أساسها أدرج أفراد وشركات في القائمـة المرفقة ليست واضحة؛ علاوة على أنها، في بعض الحالات، غير واردة في صلب التقرير.

ويمكـن أن تكـون عملية كمبرلي لإصدار الشـهادات مثـالا على النـهج الهيكلي الـذي أشـرت إليـه مـن قبـل. وقـد

التزمت بلجيكا بثبات منذ البداية بتلك العملية بغية الاهتداء إلى ترتيبات شاملة فيما يتعلق بقطاع الماس. والواقع أننا نأمل في أن يتحمل المجلس مسؤولياته في هذا الصدد، بأن يدعم تلك العملية في الوقت المناسب.

وبغض النظر عن النهج المعياري، هناك دائما طرق أخرى للتصدي للحالات المذكورة في التقرير. وإنشاء نظام للجزاءات يمثل واحدة من هذه الإمكانيات. وتوجد أيضا بدائل أوسع نطاقا يمكن اللجوء إليها في هذا الصدد، شريطة توخي الحكمة في تطبيق أي منها. وهذا يصدق في حالة تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية، الذي يمكن أن تترتب عليه نتائج سلبية وخاصة بالنسبة للسكان الذين يكونون دائما ضحايا أبرياء.

ومن الأساسي بالنسبة لأي نظام محتمل للجزاءات وكذلك بالنسبة لأية بدائل أخرى، أن تكون الإجراءات التي يتقرر اتخاذها جزءا من إطار أية عملية للسلام، وألا يكون لها أثر سلبي على هذه العملية. والواقع هو أن الهدف من إنشاء الفريق كان في الأساس إعادة إحلال السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى الصعيد الوطني، التزمت الحكومة البلجيكية التزاما صارما بحل المشاكل النابعة من الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والحالة الاقتصادية في البلدان التي تنشب فيها صراعات. واعتمدت حكومة بلادي في تموز/يوليه الماضي خطة عمل في هذا المجال. وفي تشرين الأول/أكتوبر حضرت إلى نيويورك السيدة آنمي نيتس - أويتبروك، وزيرة التجارة الخارجية في بلجيكا لكي تتشاور مع رئيس لجنة الجزاءات التي أنشأها مجلس الأمن ومع رؤساء آليات الرصد كذلك.

وتدعو بلجيكا بشكل عام إلى إيجاد قدر أكبر من الاتساق في نظام أفرقة الخبراء، بالإضافة إلى وضع قواعد واضحة للسلوك المهني والسرية. وفي هذا الصدد، نُظمت في بروكسل، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، حلقة دراسية، تستهدف النظر بتعمق في القضايا على الصعيد الوطني وتوطيد المبادرات التي اتخذها بلدنا في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفيما يتعلق بالحالة المحددة لمنطقة البحيرات الكبرى، شكلت بلجيكا لجنة في مجلس الشيوخ تُعنى بالحالة في البحيرات الكبرى والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتدرس هذه اللجنة المشاكل المتعلقة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في تلك المنطقة. وأعمال اللجنة جارية وسيذهب أعضاؤها قريبا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى رواندا. ومن المتوقع أن تظهر نتائج اللجنة قبل انتهاء هذا العام. وهذه النتائج، بالإضافة إلى الاستنتاجات التي يستخلصها مجلس الأمن من تقرير السفير قاسم، ستمكِّن بلجيكا من تطوير خطة عملها.

وختاما، يحدونا أمل كبير في أن ينظر مجلس الأمن بتعمق في هذا التقرير ويبقي هذه المشاكل قيد نظره، حيث أن هناك مصالح كثيرة معرَّضة للخطر في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة بأسرها.

ولهذا، نوافق على توصية فريق الخبراء بإنشاء هيئة للرصد يمكنها أن تخطر مجلس الأمن دوريا بالتطورات في الميدان وتصدر ما تراه واجبا من توصيات. وينبغي لهذه الهيئة، ضمن جملة أمور، أن تواصل بذل جهود التحقيق التي يضطلع بها الفريق وأن تستكمل القوائم ذات الصلة للأفراد والشركات بعد أن تستمع إلى جميع الراغبين في أن يُستمع إليهم. ويبدو لي أن هذا ينبغي أن يحدث قبل اتخاذ تدابير ملموسة على نحو أكبر في هذا الصدد. وينبغي لهيئة الرصد أن تأخذ في حسبانها أيضا الإطار الجديد الذي نشأ بانسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وأن تركز على الحالات التي لا تزال تشكل عقبات في سبيل عودة السلام ونجاح الحوار فيما بين الأطراف الكونغولية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل بلجيكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل رواندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): تهنئكم حكومة بلادي تهنئة حارة، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وعلى الكفاءة التي توجهون بها دائما أعمال المجلس كلما توليتم رئاسته. ونود أيضا أن نهنئ سلفكم، السفير مارتن بلينغا - ايبوتو، الممثل الدائم لجمهورية الكاميرون الشقيقة، على قيادته الممتازة للمجلس في الشهر الماضي.

ويود وفد بلادي أن يرحب أيضا بالنائب الثالث لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية أوغندا الشقيقة.

لقد أحسنتم، سيدي، بإجراء هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن عن تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتود حكومة بلادي أن تغتنم هذه الفرصة لكي ترفض كلية ما يتضمنه هذا التقرير من اتهامات كاذبة موجهة إلى رواندا والشعب الرواندي، كما ذكرنا في الإجابة الخطية للحكومة الرواندية، التي أحيلت رسميا في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

لقد صُدمنا صدمة هائلة عندما رأينا أن تقرير الفريق ينص على أن قوات الدفاع الرواندية ذهبت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لمجرد أسباب اقتصادية. وهذا مفزع في حقيقة الأمر ولا يمكن قبوله. وقد كنت أنا في الحكومة، وزيرا للشؤون الخارجية عام ١٩٩٦، عندما قررنا أن نوفد قوات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولهذا، أعلم تماما سبب وظروف ذهابنا إلى هناك عام ١٩٩٦ وليس قبل ذلك.

كانت الوزارات في كيغالي ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تتداول خرائط لرواندا رُسمت باليد وظُللت باللون الأحمر فيها المقاطعات الرواندية الواقعة على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، مبلغة جميع الأطراف في المجتمع الدولي ألا تدخل مطلقا أية مقاطعة من المقاطعات الأربع الواقعة على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويرجع ذلك إلى أن القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيا الإنتراهاموي كانت تشن هجمات وحشية فتقتل الأبرياء بمن فيهم النساء والمسنون والأطفال.

وأتذكر أن القشة التي قصمت ظهر البعير هي اغتيال القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيا الإنتراهاموي لسيدة كانت عمدة إحدى مناطق مقاطعة سيانغوغو، التي تقع على الحدود مع مقاطعة كيفو الجنوبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعندئذ، قررنا أن نلاحق تلك القوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والمرحلة الثانية من مراحل انتقالنا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية - وهي المرحلة التي حفزتها دواعي الأمن فيما يتعلق ببلادنا وشعبنا والمقيمين الأجانب في الأراضي الرواندية - تسببت فيها مذبحة طالت فتيات صغيرات في مدرسة ثانوية في نيانغي في مقاطعة كيبوي، التي تقع على الحدود مع مقاطعة كيفو الشمالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهاجمت القوات المسلحة الرواندية السابقة والإنتراهاموي المدرسة ليلا. وأمرت الفتيات بالانقسام إلى

مجموعتين – هوتو وتوتسي – لكي تنقذ الهوتو وتقتل التوتسي. ولكن الفتيات من الهوتو رفضن ترك زميلاتهن من التوتسي وحدهن، وبالتالي أطلقت القوات المسلحة الرواندية السابقة والإنتراهاموي النار عليهن جميعا في تلك اللحظة. وقد أُعلنت أسماء الفتيات اليوم بوصفهن من الأبطال في بلادنا.

وهناك حدث آخر تسبب في انتقال قواتنا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لملاحقة المتمردين العازمين على الإبادة الجماعية، وهو، للأسف، اغتيال القوات المسلحة الرواندية السابقة والإنتراهاموي لخبير صيني كان يعمل في طريق كيغالي – غيتاراما – كيبوي، الذي يقع أيضا في مقاطعة على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، ضمن برنامج لبناء الطرق يموله البنك الدولي.

وكان المجتمع الأجنبي المقيم في كيغالي شاهد عيان على هذه الأحداث وإن لم يكن شاهدا على وقوع ضحاياها. كيف يمكن لفريق الخبراء أن ينكر الآن في تقريره القلق الأمني لرواندا ولشعبها؟ كيف يمكننا أن نشرح هذا الموقف الرجعي؟ لا يمكن إلا أن يكون ذلك تلاعبا أو دوافع سياسية لا ندري الأسباب التي تقوم عليها.

وتود حكومة بلادي أن تذكِّر أعضاء المجلس بأن القوات المسلحة الرواندية السابقة والإنتراهاموي، التي خططت وارتكبت أعمال الإبادة الجماعية للروانديين بعد أن ذبحت أكثر من مليون رواندي، هربت عام ١٩٩٤ بجميع أسلحتها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت غطاء عملية عسكرية – "العملية الفيروزية" – وأقامت مقرها في مدينتي غوما وبوكافو في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والمجتمع الدولي، الذي لم يمنع الإبادة الجماعية في رواندا ولم يضع حدا لها، لم يتمكن من نزع سلاح القوات المسلحة الرواندية السابقة والإنتراهاموي، العازمة على الإبادة الجماعية، التي احتمت في مخيمات اللاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى العكس من ذلك نجد أن بعض أعضاء ما يُسمى بالمجتمع الدولي واصلوا بعد ذلك – بتواطؤ مع حكومة كينشاسا – تقديم السلاح والدعم السياسي والمالي إلى القوات المسلحة الرواندية السابقة/الإنتراهاموي، التي كانت مسؤولة عن عمليات الإبادة الجمعية في رواندا. وقد ثبت هذا بوضوح ودون أي لبس في تقرير قاسم – تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بمبيعات وتدفقات الأسلحة إلى القوات المسلحة الرواندية السابقة/الإنتراهاموي في جمهورية الكونغو الديمقراطية – الوارد في الوثيقة S/1998/1096. إننا لا نفهم كيف يمكن لتقرير قاسم الثاني أن ينكر نتائج واستنتاجات التقرير الأول. وليس بوسعنا أن نعي حقيقة ذلك التناقض، ولكن من الواضح جدا أن كل شيء جائز عندما تكون التقارير ناجمة عن بواعث سياسية متحيزة بدلا من أن تكون نتيجة لإرادة قوية على حسم المشاكل القائمة مثل المشاكل التي وصفتها توا.

هل يمكن أن يكون تواجد القوات المسلحة الرواندية السابقة/الإنتراهاموي بأعداد كبيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بكل الأسلحة التي جلبتها معها من رواندا والأسلحة الجديدة التي اشترتها بفضل الأموال العامة التي نهبتها من المصارف التجارية في رواندا، بما في ذلك البنك المركزي، قد اختلط بالموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونشير الآن إلى الفريق أوغسطين بيزيمونغو رئيس أركان القوات المسلحة الرواندية السابقة؛ والعقيد ريتراهو ثارسليس عمدة كيغالي السابق؛ واللواء نتيويراغابا الذي شارك مؤخرا في الاجتماع المشترك الذي عُقد في لوبومباشي بين القوات المسلحة الكونغولية والقوات المسلحة الرواندية السابقة/الإنتراهاموي بتوجيه من الرئيس كابيلا نفسه؛

والعقيد رواراكابيجي قائد القوات المسلحة الرواندية السابقة، والعقيد بيغاروكا؛ والعقيد غاساكي أحد أعضاء كتيبة حماية الرئيس كابيلا، والرائد مبيراني بروتايس القائد السابق لحرس رئاسة الجمهورية؛ وآخرين كثيرين ونتساءل هل يشكل كل هؤلاء المعدن النفيس لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهل هناك من يعتقد حقا أن ملاحقة كل هؤلاء المخططين والمدبرين لعمليات الإبادة الجماعية تتساوى مع البحث عن ذلك المعدن النفيس؟

لهذا ترفض حكومة رواندا رفضا قاطعا أي ادعاء بأنها أرسلت جيشها من أجل استغلال الموارد المعدنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد كانت مهمة جيشنا واضحة ودقيقة، ألا وهي: محاربة القوات المسلحة الرواندية السابقة/الإنتراهاموي بغية تمكين المواطنين الذين يعيشون في المقاطعات الرواندية الأربع الواقعة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أماكن أخرى من التمتع بالسلامة والأمن العام مرة أخرى، وكذلك تمكين أفراد المجتمعات الأجنبية العاملين في رواندا من الاضطلاع بأنشطتهم في مجال تقديم المساعدة الإنمائية في تلك المقاطعات. وقد نجحنا في ذلك لأن جيشنا لم يحد قط عن مهمته الأساسية. و لم يكن استغلال الثروة المعدنية أبدا عاملا حافزا لقواتنا المسلحة.

إن التقرير النهائي لم يضف أي جديد إلى ما ورد في التقارير السابقة. وهو يكرر فحسب الادعاءات الواهية التي فندناها بعد صدور التقرير الأول في ٣ أيار/مايو ٢٠٠١. هذا التقرير إذن له بواعث سياسية جاءت من مروجي فكرة ضرورة وجود فريق خبراء، وهو الفريق الذي قرر بشكل مسبق استهداف رواندا كما هو معروف للجميع.

لقد أنهى فريق الخبراء هذا عمله في موقع العمل قبل أن ننسحب من جمهورية الكونغو الديمقراطية بأربعة شهور. و لم يعد إليها منذ أن أكملنا انسحابنا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. كيف يمكن إذن أن يكون بوسعه أن يكتب التقرير النهائي صفحة بعد صفحة ليزعم أن انسحابنا من جمهورية الكونغو الديمقراطية لم يكن كاملا؟ هذه الحقيقة وحدها تُقلل من شأن الزعم بأنه تقرير خبراء. فالخبير الحق يتجنب الإدلاء بأي بيانات بشأن مسألة لم يكن لديه كل الوقائع والحقائق التي ثبتت صحتها بالدليل القاطع. لقد تم انسحابنا الكامل تحت إشراف بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واللجنة العسكرية المشتركة، وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في كيغالي، وتحققت منه بشكل ملائم آلية التحقق التابعة لطرف ثالث.

إننا نخشى أن تكون التقارير التي على شاكلة التقرير المعروض على المجلس اليوم والتي بوسع أي محلل أو قارئ مُطّلع أن يحكم بأن لها دوافع سياسية تنطوي على خطة خافية، ألا وهي: إدامة الحرب بين بلدي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولعلك تتذكر، سيدي الرئيس، أن المتشككين كانوا غير سعداء عندما تم التوقيع على اتفاقات بريتوريا للسلام بين حكومة بلادي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ووصفوها بأنها غير واقعية، وطموحة للغاية، ومضللة. لقد خاطب الرئيس كاغامي رئيس جمهورية رواندا مجلس الأمن يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وبعد ذلك بأربعة أيام بدأت قواتنا المسلحة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ الانسحاب من جمهورية الكونغو الديمقراطية كما وعدنا المجلس. ولكن مجلس الأمن التزم الصمت طوال فترة انسحابنا الذي اكتمل في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ومما يؤسف له أن ذلك الصمت شجع الرئيس كابيلا على أن ينظم اجتماعا عقد في لوبومباشي جمع فيه مرة أخرى القوات المسلحة للكونغو، والقوات المسلحة الرواندية السابقة/الإنتراهاموي، والماي ماي، وجبهة الدفاع عن الديمقراطية في بوروندي وذلك للتخطيط لشن هجوم على أوفيرا وارتكاب انتهاكات أخرى لاتفاقي سلام لوساكا وبريتوريا.

لذلك نشعر بقلق إزاء مستقبل اتفاقات بريتوريا، لا سيما وأن مستشاري الرئيس كابيلا الرئيسيين يحثونه على وضع عقبات أمام تنفيذ تلك الاتفاقات بدلا من تشجيعه على احترامها وتنفيذها تنفيذا دقيقا وصارما كما فعلت رواندا عندما سحبت كل قواتها المسلحة من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وترى حكومة بلادي أن التقرير المعروض على مجلس الأمن متحيز وغير موضوعي ويفتقر إلى الروح المهنية نظرا لأنه لا ينطلق من وقائع حقيقية وموثوقة. والذين وضعوه لم يفعلوا شيئا سوى طرح ادعاءات بدون أسانيد. وبغية تضليل القارئ فإنهم يكررون باستمرار أن لديهم وقائع حقيقية وذات مصداقية، ولكنهم لا يضعونها تحت تصرف القارئ كيما يحدد بنفسه مدى صحتها. وهنا نتساءل لماذا يحدث كل هذا. لقد أثار هذه النقطة من قبل كل من وزير الشؤون الخارجية لجمهورية أوغندا الشقيقة والممثل الدائم لجنوب أفريقيا، وتساءلا لماذا رفض فريق الخبراء إتاحة الوثائق التي في حوزته حتى يمكن للحكومات أن تتحقق من مدى صحتها. قد تكون لديهم مثل هذه الوثائق ولكن ذلك لا يعني أنها وثائق صحيحة؛ هناك عمليات تزوير وهي معروفة للجميع. لذلك، تشعر حكومة بلادي بقلق عميق إزاء الدوافع الكامنة وراء التقرير وإزاء مصداقية من وضعوه.

ولئن كان من الواضح لنا أن النية المبيتة هنا هي تقويض اتفاقات بريتوريا ولكن حكومة بلادي تظل ملتزمة باتفاقي سلام بريتوريا ولوساكا، وستبذل قصارى جهدها لاستعادة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى ككل. وتناشد حكومة بلادي المجتمع الدولي، وخصوصا العناصر المتشككة فيه، أن يقبل هذه الحقيقة، ويدع جانبا المصالح الوطنية الضيقة ويساعدنا في استعادة السلام الكامل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا تعترض حكومة بلادي بشكل قاطع على الفكرة التي طرحها فريق الخبراء المتعلقة بإنشاء ما يُسمى هيئة الرصد. فبقراءة الكيفية التي سيحدد بها فريق الخبراء هذه الهيئة ووظائفها يتضح لنا أن ما يُسمى الرصد لا مغزى لها. تمثل هذه الهيئة – شأنها شأن فريق الخبراء – لن تفعل شيئا سوى زيادة حدة التوترات والصراعات في المنطقة بدلا من تخفيفها، خصوصا وأنها ستكون عرضة لتنافس دوائر النفوذ وغيرها من جهات التلاعب الأجنبية.

ولن تفعل هذه الهيئة سوى أن تشل اقتصادات بلدان المنطقة وتجعل من المتعذر إن لم يكن من المستحيل الاضطلاع بالتجارة عبر الحدود، وأن تشيع الشعور بالإحباط بين رجال الأعمال وسكان البلدان في المنطقة. ويتفق هذا مع الملاحظات التي أبداها ممثل بلجيكا فيما يتعلق بضرورة الأخذ بنهج معياري.

علاوة على ذلك فإن هذه الهيئة ستقوم فقط بتجريم التجارة في المنطقة، بينما جميع بلدانها تبتغي التجارة ضمن إطار قانوني يتيح حرية تداول السلع وتنقل الأشخاص. ولدينا في هذه المنطقة أداة ثمينة لكفالة ممارسة التجارة القانونية فيها، هي الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، التي لم يقم الفريق بمجرد الإشارة إليها. وهي تتألف من رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبدلاً من إنشاء هيئة إضافية، من الواضح أنه لا ضرورة لها، ينبغي أن نعمل على توفير التمويل لبث الحيوية في الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى. ويرجع إنشاء الجماعة إلى عام ١٩٧٠، وهي تمنح جواز سفر مشترك لشعوب هذه البلدان الثلاثة. وبعبارة أخرى فإن الجواز الذي تصدره السلطات الكونغولية صالح للاستعمال في البلدان الثلاثة، رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك الحال بالنسبة للجوازات الصادرة في بوروندي ورواندا.

وثمـة هيئـات أخـرى مختصـة تتمتـع بالموثوقيـة والاستقلال كذلك، مثل منظمة التجارة العالمية ومجموعة البنك الدولي، ولديها القدرة على الاضطلاع بالمهام التي يرغب الفريق في إسنادها إلى ما يطلق عليه هيئة للرصد. وهناك أيضاً منظمات إقليمية مثل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لمنطقة البحيرات الكبرى التي أشرت إليها من فوري، ومنظمة التخطيط والتنمية لحوض نهر كاغيرا، وجماعة شرق أفريقيا، التي أشار إليها وزير الشؤون الخارجية في أوغندا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. كل هذه الهياكل القائمة والتي تعمل بالفعل من شأنها أن تسهم في استقرار الحالة وأن تتماشى بشكل أفضل مع نظام التكامل الإقليمي، الذي يشكل أحد الأهداف الرئيسية لاتحادنا الأفريقي.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل عمان. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الهنائي (عمان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية يا سيدي الرئيس بأن أقدم لكم التهاني بمناسبة توليكم رئاسة المجلس، وأن أرجو لكم التوفيق وأنتم تواصلون توجيه أعمال المجلس في الأسابيع المقبلة. كما أود أن أوجه الشكر للسفير بلينغا-إيبوتو، ممثل الكاميرون، على الكيفية الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

نجتمع اليوم لنواصل النظر في التقرير الختامي لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2002/1146). وقد قرأ وفدي التقرير بإمعان وأصغى باهتمام إلى السفير محمود قاسم وهو يقدمه للمجلس يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. ولا يود وفدي أن يتطرق إلى الأسباب التي أدت إلى الصراع العنيف في جمهورية الكونغو الديمقراطية والآلام التي واكبته خلال السنوات الماضية. ويكفي القول بأن وفدي يرى من المشجع أنه منذ توقيع اتفاقي بريتوريا ولواندا قد أحرز قدر كبير من التقدم صوب إحلال السلام في ربوع جمهورية الكونغو الديمقراطية. فمن خلال السلام سوف تتمكن حكومتها مرة أخرى من بسط سلطتها على إقليمها بكامله، وعلى مواردها الطبيعية، وعلى جميع أنشطتها الاقتصادية.

وانتقالاً إلى تقرير الفريق، سأقصر ملاحظاتي على الفقرات المتعلقة بشركة واحدة ورئيس هذه الشركة. ولا أملك سوى الإعراب عما يساور وفدي من قلق عميق إزاء ما يجري ترويجه بحق شركة ''أوريكس'' للموارد الطبيعية من ادعاءات باطلة، وأخطاء في الوقائع، وشائعات، ومعلومات لا سند لها، أسوأها أنها واجهة لقوات الدفاع الزمبابوية.

ذلك أن شركة ''أوريكس'' للموارد الطبيعية هي شركة خاصة محدودة تستمد رأسمالها من بلدان عربية خليجية ورئيسها من رعايا عمان. وقد أنشأت ''أوريكس'' مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية شركة للمشاريع المشتركة تدعى ''سنغامايتز'' لاستكشاف واستغلال امتياز أراض مساحته ٧٩٢ كيلومتراً مربعاً يقع في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة من البلد. وتملك أوريكس ما نسبته ٤٩ في المائة من أسهم سنغامايتز، بينما تملك جمهورية الكونغو الديمقراطية نسبة الـ ٥١ في المائة المتبقية. وقد بلغ ما استثمرته أوريكس إلى اليوم في هذا المشروع المشترك ما يزيد على ١٠٠ مليون دولار. وهي تستخدم ٢٠٠ ١ من أبناء البلد وتؤثر في حياة ٠٠٠ ١٠٠ من السكان الذي يعيشون في منطقة الامتياز. وفي منطقة لم يكن يوجد فيها مياه للشرب، يستطيع المواطنون الآن أن يجدوا الماء في متناولهم. وحيث

لم تكن توجد مدارس، يستطيع أبناؤهم اليوم الانتظام في مدارس جيدة الإنشاء وتزودهم الشركة بالكتب والملابس. وحيث لم تكن توجد منشآت طبية، أنشأت الشركة مستوصفات وتضطلع الآن بتجديد مستشفى محلي. وحيث لم تكن توجد طرق، تم تشييد ما يزيد على ٣٠٠ كيلومتر من الطرق.

وخلاصة القول إن سنغامايتر قد استحدثت هياكل أساسية تقدم للمجتمع المحلي مزايا ملموسة، بل إنها قد فازت بجائزة بوصفها عماد الاقتصاد في كاساي الشرقية. وقد وردت أصداء لهذه المنافع التي عادت على السكان في بيان معالي وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية السيد شي أوكيتوندو إلى المجلس يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، حيث يقول: ''يعتقد وفد بلادي أن الموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى في البلد، يجب أن تعود بالنفع على شعبه أولاً وأخيراً'' (S/PV.4634، الصفحة ٨). وتعتزم شركة أوريكس أن تنتج بحلول نهاية عام ٢٠٠٣ نصيباً كبيراً من إمدادات الماس الخام في العالم، وذلك من امتياز سنغامايتر في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن دواعي الأسف أن ما أصابته من نجاح قد جلب عليها الادعاءات الضارة المتسمة بالحسد والحقد من جانب منافسيها المستعدين للمضي إلى أي مدى في تشويه سمعتها والتشهير بها. وقد أصبح لمجرد الإشارة إلى علاقة بأسامة بن لادن وشبكة القاعدة في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر على من يوجه إليه هذا الاتهام ذات الأثر الذي يحدثه إصدار حكم بالإعدام. وهذا بالضبط ما فعلته شركة مرموقة للبث الإذاعي، قدمت اعتذاراً في نشرتها الإخبارية بعد تهديدها برفع دعوى قضائية ضدها. وقد تولت مصادر أخرى مشبوهة التزويد بالادعاءات الكاذبة، التي وجدت طريقها لسوء الحظ إلى ثنايا التقرير المعروض الآن على المجلس.

يود وفدي أن يدلي بالملاحظات التالية. أولا، بعد دراسة تقرير فريق الخبراء والوثائق المتصلة به، لم نستطع أن نجد أي دليل يثبت الاتهامات الموجهة إلى شركة أوريكس للموارد الطبيعية ورئيسها. ثانيا، إن شركة أوريكس التي يمولها مستثمرون من القطاع الخاص في دول الخليج، وفي إطار مشروع تجاري مشترك مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، تهدف إلى الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد.

ثالثا، لم نسمع أي شكاوى ضد شركة أوريكس من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا في البيان الذي أدلى به وزيرها للخارجية والتعاون الدولي، ولا في الوثائق المقدمة إلى هذا المجلس. ومن المؤكد أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر أهلية من أي هيئة أخرى في تحديد ما إذا كانت أي شركة تعمل في نطاق ولاية الكونغو القضائية مشروعة أم لا. وعلاوة على ذلك، تلقت شركة أوريكس رسالة دعم وتقدير من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

رابعا، مما استطعنا أن نستخلصه من ممثلي البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لم تكن هناك شكاوى جدية ضد شركة أوريكس تبرر إدراجها في هذا التقرير. خامسا، إننا لا نستطيع إيجاد أي سبب موثوق لأن يُعرض هذا الموضوع على المجلس في المقام الأول. ووفدي يدعو المجلس إلى حماية الشركات والأفراد المذكورين في المرفقين الأول والثاني من التقرير والحفاظ على سمعتهم وإغلاق هذا الملف فورا بغية عدم تقويض الإنجازات المشروعة لتلك الشركات وأولئك الأفراد عن طريق هذه الاتهامات الباطلة.

ويأمل وفدي في أن يأخذ المجلس في الاعتبار بصورة جدية بواعث القلق البالغ التي أعربت عنها الوفود التي

تكلمت قبلي وأن يتخذ المجلس الإجراءات المناسبة لتصحيح المعلومات الضارة والخاطئة الواردة في التقرير.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل عمان على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ، وإلى بلدي. المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل زمبابوي الذي أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موتشتوا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): إننا نهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ونتمنى لكم الخير في مساعيكم. ونود أيضا أن نعرب من خلالكم، عن امتناننا لسلفكم السفير بيلينغا - إيبوتو على العمل الرائع الذي قام به في المجلس خلال الشهر الماضي.

وتعلق حكومتي على التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية على النحو التالي:

إن التقرير النهائي لفريق الخبراء يحافظ على نفس النهج المتبع في الإضافة إلى الوثيقة S/2001/1372، الصادرة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وقد وصفت زمبابوي في إسهامها في مناقشة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن تلك الإضافة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، عن طريق وزير الخارجية، السيد مودنغي، الإضافة بأنها ''منشور أُعد على عجل للتعنيف بزمبابوي''. والتقرير النهائي ليس مختلفا، في محتواه، عن الإضافة. وبالتالي، لا تزال الملاحظات والتعليقات التي أُدلي بها في تلك المناسبة وثيقة الصلة بالموضوع، حتى ولو أن التقرير النهائي نقل تركيز اهتمامه من الدولة إلى الأفراد العاملين فيما يسمى بشبكات النخبة.

لقد تعمد التقرير النهائي، لأنه لا يمكن أن يكون الأمر بخلاف ذلك، الخطأ في تعريف طبيعة وطابع الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالفريق بوصفه الصراع صراعا إقليميا في الفقرة ١٢، يصرف الانتباه عن الأسباب الحقيقية للصراع فضلا عن أسلاف الصراع الأصليين. وبالتالي هو الآن يصور الصراع بأنه ليس أكثر من صراع تدفعه الرغبة الشرهة للقادة العسكريين والأمنيين الأفارقة في نهب وسلب ثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحقيق الربح الفاحش منها.

لقد أسهبت زمبابوي، في مناسبات لا تحصى، بما في ذلك في مجلس الأمن وبحضور أعضاء فريق الخبراء، في توضيح أساس اشتراكها في الحرب العدوانية التي اجترحتها رواندا وأوغندا وبوروندي ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولأسباب يعرفها الفريق خير معرفة، هذه التفسيرات وكذلك اعتراف وقبول مجلس الأمن بالتمييز بين طبيعة وغرض وجود القوات الحليفة، وقوات رواندا وأوغندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم تُغفل فحسب، بل كانت موضع تشكيك.

وقد أعلن وزير الخارجية والتعاون بجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد شي أوكيتوندو، مرة أخرى بوضوح، وهو يتكلم عن هذا الموضوع، قبل فترة وجيزة جدا، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة، في الرد على هذا التقرير، أن القوات الحليفة من أنغولا وزمبابوي وناميبيا، قد ساعدت جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعوة منها على الدفاع عن سيادتها من أن تدوس عليها القوات الغازية من أوغندا وبوروندي ورواندا. وأعلن أيضا أنه منذ إصدار الإضافة والتقرير النهائي، يبدو أن هناك رغبة في مهاجمة زمبابوي لأسباب معروفة تماما. ومن المهم أن نلاحظ أن ضحية هذه الأنشطة الاستغلالية غير القانونية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، تكلف نفسها عناء لفهم السبب الذي يدعو المجلس إلى جر زمبابوي إلى الجماعة المتآمرة من القوات غير المدعوة.

إن التقرير النهائي يردد اتهامات تم الاعتراض عليها وأسقطت من الحساب في الماضي من دون أن يقدم أي دليل جديد. مثلا، في الفقرة ٢٣، هناك تكرار للادعاء بأن قوات دفاع زمبابوي تدعم متمردي بوروندي وروانـدا؛ وفي الفقرتين ١٧ و ٥٤، يزعم الفريق أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية كافأت زمبابوي على الخدمات العسكرية وساهمت في دفع رواتب أفراد قوات دفاع زمبابوي. فإما أن الفريق يعتقد مخطئا أن ترديد هذه الأكاذيب سيحولها بطريقة ما إلى حقائق مقبولة أو أنه يتبع جدول أعمال معين يتطلب تحقيقه الاستمرار في البيع المتجول للأكاذيب في الميدان العام.

وفي الفقرة ٥، يذكر الفريق أنه ''مصمم على أن ينصبّ محور عمله على جمع المعلومات بشأن الجماعات القوية سياسيا واقتصاديا المشتركة في أنشطة الاستغلال...'' ويضيف قائلا ''وضع الفريق مفهوما مركزيا لشبكة النخبة ... كفرضية للعمليات''.

و لم يتكرم علينا التقرير بتقديم معلومات عن السبب الذي جعله يقدم على هذا التصميم وعلى أي أساس، وكيفية علاقة هذه الفرضية بأي من عناصر ولايته أو بكل العناصر. ويبدو أن الفريق، على عكس ولاية مجلس الأمن، وكما ورد في التقرير النهائي في الفقرة ١ (أ — د)، قرر أن يعتمد ولاية خاصة به. وهذا النزوع نحو تنقيح ولاية حددها مجلس الأمن يمكن إيجاد مصدره في الإضافة المؤرخة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

فبينما حدد الفريق الأصلي بمشقة ودقة شديدة المفهوم الأساسي لعدم القانونية في الولاية، أضاع الفريق الحالي التمييز بين الاستغلال القانوني وغير القانوني. فبالنسبة لهذا الفريق، تتساوى كل هذه الأنشطة. ومن ثم، كان الاستخدام المتناوب للعبارتين ''الاستغلال'' و ''الاستغلال غير القانوني'' في كل أجزاء التقرير.

ويحول هذا النموذج الجديد أو هذه الفرضية الجديدة للعمليات بؤرة الاهتمام من الدولة إلى الفرد. ويتناسب هذا بالطبع مع وصف هذا الصراع بأنه صراع إقليمي يقوم به أفراد دافعهم الوحيد الجشع والنهب. لكن لهذا النموذج دوافع غير حميدة أيضا. فبالإضافة إلى أن هذا التصرف يسمح للدول المنتهكة للقانون الدولي بالإفلات من العقاب فإنه يحط من قدر العلاقات الشرعية بين زمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا التصرف لا يوحي بخصخصة مصالح الدول فحسب، بل يختزل أيضا العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي إلى ما يسمى بشبكات النخبة والأفراد الذين يُزعم تورطهم فيها. وهو بذلك يجرّم علاقات الدول الشرعية القائمة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي، ومن ثم يجرّم الأنشطة المشروعة في الإدارة الطبيعية للعلاقات بين بلدينا وترويج العلاقات النافعة للطرفين.

ليس هناك ما نعتذر عنه في العلاقات الوثيقة والتعاونية جدا القائمة بين زمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. فهذه علاقات تدار في إطار اتفاقات التعاون الموقعة بين دولتينا اللتين تتمتعان بالسيادة والاستقلال. وإذا كانت أنشطة تمارس في أطر قانونية وقعت عليها حكومتان تتمتعان بالسيادة تعتبر أنشطة غير قانونية فسيتعين على الفريق أن يخرج بتعريف جديد للقانونية. ثمة شيء ما خاطئ تماما في نهج يقبل، من ناحية، أن تكون جمهورية الكونغو الديمقراطية دولة تتمتع بالسيادة والاستقلال وتدير شؤونها حكومة شرعية، ثم يشكك من ناحية أخرى في قانونية القرارات والاتفاقات التي تتخذها وتوقع عليها هذه الحكومة نفسها. ويكشف الفريق انفصام شخصيته حيال شرعية حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ففي حالات عديدة

يشير إلى هذه الحكومة على النحو المقبول، ولكنه في بعض الأحيان يشير إليها بوصفها ”الحكومة في كينشاسا“ (الفقرة ٢٣)، وهي تسمية اعترضنا عليها بشدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ومن حق مجلس الأمن، بل من حقنا جميعا، أن نحصل على تفسير من الفريق لمن هو الطرف الذي يشعر أنه ينبغي أن يوقع على الاتفاقات باسم جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذا كان يجرّم الأعمال الشرعية التي يقوم بها وزراء حكوميون معينون حسب الأصول في جمهورية الكونغو الديمقراطية تنفيذا لمسؤولياتهم الحكومية.

وفي الفقرة ٢٧، يوجه الفريق ادعاء خطيرا ومثيرا للسخط الشديد بأن هراري تحولت إلى ”مركز هام للاتجار غير المشروع بالماس“، بدون تقديم أبسط دليل لدعم هذا الادعاء. ولعل أعضاء مجلس الأمن يرغبون في ملاحظة أن المقر الإقليمي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في الجنوب الأفريقي كائن في هراري. وظل هذا المقر نشطا جدا في مكافحة الأنشطة الإجرامية بكل أنحاء المنطقة، ومن ثم كان لا بد أن يعلم بأمر الادعاء الذي يوجهه الفريق، كما كانت الحكومة الزمبابوية ستعلم به أيضا. وكما سيُذكر لاحقا، ثمة ممثل واحد للفريق، وهو مستشار فني غير متفرغ، قام بزيارة هراري أثناء إعداد هذا التقرير ولا يوجد دليل على أنه زار منظمة الانتربول أو أية منظمة يمكن أن تكون قد أمدته بالمعلومات اللازمة للتوصل إلى مثل هذه النتيجة.

ويشوه التقرير طابع وطبيعة المشاريع المشتركة بين زمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يتم الآن اختزالها إلى مجرد أدوات لأنشطة ما يُسمى بشبكات النخبة. وهذا بالرغم من الشرح الذي قدمه الوزير مودينغي إلى مجلس الأمن في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ لنشأة هذه المشاريع المشتركة وخواصها. وترقى عمليات التشويه هذه في التقرير النهائي إلى مرتبة التشكيك في صحة ومصداقية بيان الوزير على أساس نظرية افتراضية، حيث لا يوجد دليل ملموس على استنتاج غير ذلك.

إن العلاقات التجارية والاقتصادية بين زمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية متعددة الجوانب ويعود تاريخها إلى ما قبل حرب عام ١٩٩٨. وكما هو الحال بالنسبة إلى علاقاتنا مع بلدان أخرى، تسعى زمبابوي دائما إلى توطيد وتعميق علاقاتها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يعود بالنفع لا على بلدينا فحسب بل أيضا على منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والقارة الأفريقية بأكملها. وفي هذا السياق، تم التوقيع على نحو ثمانية اتفاقات بين بلدينا عقب اجتماع للجنة الوزارية المشتركة بين زمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، عُقد في نيانغا بزمبابوي، من ١٨ إلى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢. وتشمل تلك الاتفاقات مجموعة كبيرة من مجالات التعاون، بما فيها التجارة والاستثمار والتمويل وحركة الأفراد.

ونشعر بالجزع من استمرار استخدام تقرير الفريق للنيل من زمبابوي. فعلى سبيل المثال، تتضمن الفقرة ٢٨ إشارة غير ذات صلة ولا مبرر لها على الإطلاق إلى قوانين زمبابوي الانتخابية. ما علاقة قوانين زمبابوي الانتخابية بالاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ لا علاقة على الإطلاق. فلقد دُست هنا لمجرد تشويه سمعة زمبابوي وحكومتها. لقد سعى المشروع البريطاني لزعزعة استقرار زمبابوي، في هذا التقرير، إلى شد الانتباه إلى هيئاتنا ومؤسساتنا العسكرية والأمنية. والهدف من الادعاءات الموجهة ضد مؤسساتنا العسكرية والأمنية، وكذلك إلى بعض الأشخاص المرتبطين بها، هو النيل من سمعة هذه المؤسسات وهؤلاء الأشخاص والسخرية منهم وازدرائهم. ولعلنا نرغب في ملاحظة أن باتريك سميث، وهو مواطن بريطاني ومستشار فني غير متفرغ في الفريق، قد وقع على هذا التقرير، ولكن غلبرت بارثي، وهو مواطن سويسري

ولديه نفس المنصب، لم يوقع عليه. وطبقا للسجلات، يعمل غلبرت بارثي مع هذا الفريق على الأقل منذ شباط/فبراير ٢٠٠٢. ولقد أسهم في وضع التقرير المؤقت الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٢ ووقع عليه. ولم يرد اسم باتريك سميث في ذلك التقرير. فلماذا لم يوقع بارثي التقرير النهائي؟ وما هو بالضبط دور باتريك سميث في وضع التقرير النهائي؟

ومما يثير الدهشة أن ما من أحد من أعضاء الفريق، لسبب ما، قرر زيارة زمبابوي أثناء وضع هذا التقرير. ولكن ما فعلوه هو إرسال باتريك سميث، المواطن البريطاني، إلى زمبابوي في وقت تزايدت فيه الشكوك واحتدم فيه نزاع علني بين زمبابوي وبريطانيا. ولا يعكس هذا إلا افتقار الفريق إلى الحساسية أو عدم الجدية في السعي إلى تعاوننا في توفير المعلومات المطلوبة. هل هو أمر عرضي أم مدبر عندما لا يلتقي السيد سميث إلا بموظفي المفوضية البريطانية السامية، من بين جميع الممثلين العديدين للدول الأجنبية في هراري؟ ما هي الخبرة أو المعلومات المميزة، إن كانت توجد أي منها، لدى المفوضية البريطانية السامية فيما يتعلق بهذا الأمر ولا تتوافر لدى ممثلي الدول الأجنبية الأخرى في هراري؟

وخلص الفريق إلى نتيجة مفادها أن هناك شركات وأفرادا ينبغي أن يكونوا عُرضة لفرض عقوبات ما، نظرا لتورطهم في أنشطة يستحقون عليها هذه العقوبات. لكن الفريق يقترح أن تتفاوت العقوبات على هذه الشركات وهؤلاء الأفراد على أساس تواجدهم في بلد عضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أو في بلد غير عضو فيها. وهكذا فإن المجموعة الأولى، التي تضم دول المقر، وهي دول أوروبية اعتُبرت مؤهلة لمحاسبة الشركات المخطئة، في حين أصبحت المجموعة الأخرى عُرضة لعمل مجلس الأمن الدولي. لماذا يتيح الفريق الفرصة لمثل هذه المعاملة غير المتساوية لخروقات مماثلة؟ هذا الموقف يفصح عن نزعة تسلطية متعالية وتمييزية لا مكان لها في الأمم المتحدة، حيث ينبغي ليس فقط التعبير عن مبدأ ميثاقها في المساواة وإنما ينبغي كذلك تعزيزه وحمايته.

و لم تُوفَّر معلومات بشأن المقارنة بين معالجات وتدابير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وتلك المعالجات والتدابير التي يتخذها مجلس الأمن الدولي. ما هي الضمانات المتوفرة لدينا بأن دول المنظمة المعنية تستطيع ضمان التقيُّد بالتوجيهات هذه المرة بينما من الواضح أنها لم تتقيَّد في الماضي؟

ويفضح التقرير الختامي بمضض هوية الذين هم في الحقيقة وراء الاستغلال والاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنهم الممولون والمستخدمون النهائيون للأنشطة الاستغلالية، وهم متواجدون في الدول الغربية. ومع ذلك، لم يركِّز الاهتمام حيثما ينبغي أن يكون حقيقة، وإنما حُوِّل إلى أطراف لا أهمية لها. وبطبيعة الحال نتساءل من هو المستفيد النهائي من استغلال هذه الموارد؟ من هم صنَّاع السلاح وتجار السلاح؟

وتُوضِّح الفقرة ٤٣ الممارسات التجارية الاستغلالية الظالمة التي تقوم بها بعض الشركات الغربية والشركات متعددة الجنسيات في أفريقيا منذ عهد الاستعمار. هذه الممارسات مستمرة حتى هذا اليوم. وهي تبيِّن من هم المستفيدون بالفعل من استغلال موارد البلدان الأفريقية. وإن كان هذا الفريق جادا ومخلصا في الرغبة في تعزيز ''ممارسات تجارية أخلاقية وشفافة'' كما ورد في الفقرة ١٥٦، حتى يتسنى لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية التمتُّع بموارد بلده حقيقة، حينئذ ينبغي على الفريق إيلاء اهتمام أكبر لهذه الممارسات المنكرة، بدلا من التلويح بالاتهامات أمام مجلس الأمن.

في الفقرة ١٥٤ يذكر الفريق أنه ''يحدوه الأمل أن يساهم هذا التقرير في تحول في السياسات... وأنه سيرجع

استغلال الموارد للوراء إلى حد مقبول قانونيا''. وقد يتساءل المرء، ما هي آخر مرة حدث فيها الاستغلال على هذا المستوى؟ ومن يحدد هذا المستوى؟ ومن يقرر أن ذلك الحد هو الآن مقبول قانونيا؟

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، قدَّم وزير خارجيتنا آي إس جي مدينغي إحاطة إعلامية هامة جدا لمجلس الأمن الدولي في اجتماع حضره كذلك أعضاء الفريق. ومما يدعو للإحباط أن الإيضاحات التي أدلى بها لم ترد في التقرير النهائي. لقد شاركنا في هذا الاجتماع متوقعين أن ننخرط في حوار فعلي مع مجلس الأمن ومع الفريق. لكن يبدو أننا كنا نتحدث مع أنفسنا، لأننا نرى التقرير النهائي يكرر نفس الافتراءات والاتهامات التي علقنا عليها في آخر مرة دون أن يقدم دليلا جديدا يبرر إدراجها المستمر في هذا التقرير.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل زمبابوي على كلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على القائمة ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): خلال السنوات الأخيرة، أعطت كندا أولوية قصوى لدعم جهود البلدان الأفريقية للتصدي للمشاكل التي تواجهها القارة الأفريقية، بما في ذلك المشاكل ذات الصلة بالسلم والأمن. وفي هذا العام شجعت كندا، بصفتها رئيسة مجموعة الثمانية، الحوار بين مجموعة الثمانية والشركاء الأفارقة الذين يقودون تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة). وقد اعتمد زعماء مجموعة الثمانية في حزيران/يونيه في كاناناسكس بكندا، خطة عمل أفريقيا التي خصصت بالتحديد استجابة لبرنامج العمل الخلاق الوارد في الشراكة الجديدة.

وخلال ولاية كندا الأخيرة في مجلس الأمن، في سنة ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، اتخذنا زمام المبادرة لجعل العقوبات أكثر فعالية، من خلال المساعدة في وضع حد للصراعات المسلحة، خاصة في أفريقيا. وفي هذا الصدد، دعمنا بحماس إقرار الولاية الأصلية لفريق الخبراء هذا المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، النشاط الذي اعتبر التقرير أنه يساهم مساهمة كبيرة في استمرار الصراع المسلح في ذلك البلد. واليوم نرحب بالتقرير النهائي للفريق.

(تكلم بالانكليزية)

رسم فريق الخبراء صورة قاتمة للآثار المدمرة للاتجار المفرط وغير القانوني بالموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سواء على شعبها أو على اقتصادها. ومن الواضح أن الفريق يعتقد أن أطرافا فاعلة عديدة ضالعة في هذا النهب، ليس أقلها المسؤولون في حكومة وجيش جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها فحسب، وإنما أيضا حكومات أجنبية وقواتها المسلحة، وأشخاص أفراد وشركات من بلدان كثيرة.

لقد تشجعنا بالتقدم المحرز في انسحاب القوات العسكرية الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بموجب اتفاقي بريتوريا ولواندا. هذه خطوة ضرورية أولى لوضع حد لأطول صراعات أفريقيا أمدا وأكثرها دمارا، فقد أودى بحياة ملايين الأشخاص في ذلك البلد وما حوله. ولا شك أن عمل هذا الفريق قد ساهم في تحقيق هذا التطور الإيجابي.

وقدم الفريق بعض التوصيات الهامة جدا والمتنوعة بغرض دعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. تلك التوصيات تستحق التمحيص بشكل جدي. ولكننا، في حالة واحدة، أُصبنا بخيبة الأمل لأن الفريق، في رأينا، ألحق الأذى بسمعته وبالعملية عندما أدرج في المرفق الثالث

منتهكين للمبادئ التوجيهية لمنظمة الأمن والتعاون الاقتصادي، بينهم شركات لم تذكر انتهاكاتها المزعومة، باستثناءات قليلة، في نص التقرير أو أن الاتهامات ضدها لم تدعم بالأدلة. وقد خلق هذا الزعم غير المدعوم في كندا، جدلا حول الشركات المعنية وحوَّل الأنظار بعيدا عن المعلومات القيمة الأخرى والنتائج المستخلصة في التقرير.

ثمة توصية هامة بشكل خاص - إنشاء عملية مراقبة لمتابعة التقرير ومرفقاته. وهذه الهيئة يمكن أن تكون بمثابة نقطة اتصال مستمرة، يمكن من خلالها إشراك الحكومات والأطراف الفاعلة الأخرى، بما في ذلك الشركات الخاصة، في تنفيذ ولايتها. وتفيد هذه التوصية أيضا بتذكيرنا بالحاجة المستمرة إلى إنشاء هيئة دائمة في إطار الأمانة العامة تدعم عمل كل أفرقة الخبراء وتوفر نقطة اتصال للوفود والشركات الخاصة، وتكون الذاكرة المؤسسية في هذه المنظمة.

ونحث المجلس على اتخاذ إجراء مبكر بشأن إنشاء آلية لمتابعة الرصد وبشأن توصيات الفريق الأخرى ذات الصلة. وسييسر ذلك جهود إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحيث يمكننا جميعا المضي قدما على أساس من معلومات كاملة وغير منحازة بشأن العوامل الاقتصادية ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس. وأعلم أن بعض زملائي لديهم مواعيد مهمة جدات اليوم. وبموافقة أعضاء المجلس، اعتزم أن أعلق الجلسة في الساعة ١٣/٠٠ وأن استأنفها في الساعة ١٥/٠٠.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): حيث أن هذه هي جلستنا الرسمية الأولى في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أعرب لكم، يا سيدي، عن تمنيات فرنسا بكل النجاح أثناء رئاستكم للمجلس في هذه الشهر الشديد الأهمية لمستقبل الأمم المتحدة. وأود أن أضيف إلى الكلمات الطيبة المعتادة إشادة خاصة بالممثل الدائم للكاميرون، الذي ترأس أعمالنا في الشهر المنصرم بفعالية وتميز. وإلى ذلك، فمن دواعي سروري أن أرى وزير خارجية أوغندا السيد واباخابولو هنا على طاولة المجلس مرة أخرى.

لقد استمع الوفد الفرنسي بانتباه إلى المتكلمين السابقين. وقد بادرت فرنسا بإنشاء فريق الخبراء بشأن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبربطه بالصراع المستمر في ذلك البلد. وكان الهدف وضع نهاية لمثل هذا الاستغلال غير القانوني، ليس لأن السرقة غير مقبولة أخلاقياً فحسب، ولكن أيضا لأنها تشكل اليوم أحد العوامل المحركة للصراع في منطقة البحيرات الكبرى.

وبعد عامين على إنشاء الفريق، حافظ فريق الخبراء على وعوده. فقد نفذ عملا كبيرا، وقدم ثلاثة تقارير موضوعية: تقرير السيدة با - نداو الذي تم تقديمه في نيسان/أبريل ٢٠٠١ (S/2001/357)؛ والإضافة إلى ذلك التقرير، التي أعدها السفير قاسم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (S/2001/1072)؛ والتقرير الذي قدمه السيد قاسم في الشهر الماضي (S/2002/1146). وتشكل تلك الدراسات الثلاث كلاً واحدا. فهي تمكننا من تناول عملية السلام من منظور المصالح الاقتصادية. ولم يتم مراعاة ذلك الجانب في اتفاقات السلام التي وقعتها الأطراف، ولكنه يتضح أنه من الضروري مراعاته إذا ما كان لنا أن نضع نهاية للصراع. وقد أصبحت سرقة الكونغو من ضمن المحركات الرئيسية للصراع. والأهم أن نراعي ذلك لأنه، كما شرح السفير قاسم، يتم تكييف السرقة لتتماشى مع التطورات في عملية السلام. وما لم نتسم بالحذر فمن الممكن أن تدمر جميع جهود مختلف الأطراف لإحلال السلام في نهاية المطاف في منطقة البحيرات الكبرى.

والصورة التي رسمها فريق الخبراء تدعو إلى القلق. فهي تورط جميع المشاركين: القوى الأجنبية غير المدعوة، وخاصة رواندا وأوغندا؛ وبعض القوى المدعوة مثل زمبابوي؛ والمتمردون الكونغوليون - وتظل الاتهامات الخطيرة ضد حركة التحرير الكونغولية والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية الواردة في التقارير السابقة سارية، وذلك إيماناً مني بما شرحه السفير قاسم لنا - وأخيرا أعضاء حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن رسالة المجتمع الدولي لتلك الأطراف واضحة للغاية. فلا يمكن ويجب ألا تستخدم الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلا لمصلحة الكونغوليين؛ وليس لأحد الحق في استغلالها بصورة غير قانونية. وفي ذلك الصدد، يجب التمييز فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة. فما معنى ''الاستغلال غير القانوني''؟ الواضح أن أي استغلال يكون غير قانوني إذا كان يفيد أي كيانات أخرى خلاف الحكومة القانونية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولا تعمل داخل إطار الأحكام القانونية الكونغولية. ولذلك فإن السرقة التي ينفذها أفراد القوات الأجنبية المتمركزة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو ينفذها عملاء كونغوليون بالنيابة عنهم تقع في إطار تلك الفئة. وإضافة إلى احتلال أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية - والمجلس يشجب هذا الاحتلال باستمرار فإن السرقة تشكل انتهاكا للسيادة القانونية للكونغو وبالتالي للقانون الدولي. ويجب أن تتوقف فورا.

ومع ذلك، فالتدابير التي قد تتخذها الحكومة الكونغولية فيما يتعلق باستغلال موارد البلد ليست في الأساس غير قانونية. وأتذكر أنه لفترة لا تقل عن أربع سنوات كان يتعين على الحكومة الكونغولية أن تتصدى لحالات الصراع على أراضيها. ومن الممكن أنه قد تم اتخاذ إجراءات غير قانونية كان لها دوافعها، على سبيل المثال لزيادة الثروة الشخصية. ولكنها تشكل انتهاكا للقانون المحلي ولذلك يجب أن تعاقب السلطات الكونغولية عليها طبقا للقانون المحلي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب مراعاة ذلك التمييز، برأيي، في أي دراسة للربط بين استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار الصراع. والعالم بأسره يعترف بجمهورية الكونغو الديمقراطية وبحكومتها. ولا يعتزم أحد المساواة بين الحكومة القانونية المعترف بها وبين أطراف فاعلة أخرى في الصراع.

وينبغي لذلك التمييز ألا يمنع الحكومة الكونغولية من المعاقبة على سوء التصرفات التي قد تحدث حينما يتم التحقق من الممارسات. وفي ذلك الصدد، اعتقد أنني أعبر عن آراء جميع زملائي في مجلس الأمن في التركيز على أن تعزيز سيادة القانون وتوسيع نطاق تطبيقه في جميع أراضي الكونغو المعاد توحيدها هما خطوتان حاسمتان في مكافحة سرقة موارد البلد. وذلك أحد أسباب أن المجلس يدعم المفاوضات الجارية فيما بين الأطراف الكونغولية. ونأمل أن تؤدي هذه الخطوات بأسرع وقت ممكن إلى اتفاق شامل بشأن الانتقال.

ونحن لسنا هنا اليوم للحكم على أي أحد، ولكننا نريد نتائج. ونريد نهاية لسرقة جمهورية الكونغو الديمقراطية التي مزقت المنطقة بأسرها. ويمكن البدء بحوار فيما بين أولئك الذين ورطتهم تقارير با - نداو وقاسم وفريق الخبراء. وكل من الأطراف له الحق في الرد وفي أن يتم الاستماع إلى رأيه. ومن المستحب أن تنشر الأمانة العامة، في غضون شهر، إضافة فنية إلى أحدث تقرير للسيد قاسم، وأن تتناول العناصر التي تريد جميع الأطراف المذكورة في التقرير التركيز عليها. فلقد تكلمت تلك الأطراف معظم الوقت من هذا الصباح.

وفي هذا الصدد، هناك أسباب تبرر الترحيب بالنهج الإيجابي الذي اتخذته السلطات الأوغندية، التي أنشأت لجنة

بورتر المستقلة – وهو ما أشار إليه الوزير باستفاضة صباح اليوم – للتحقيق في حوادث يتورط فيها مسؤولون أوغنديون. ونحن ننتظر باهتمام التقرير الذي من المقرر أن تصدره اللجنة في أيام قليلة.

ونحن نرحب أيضا باستجابة المدعي العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي استهل في الأسبوع الماضي إجراءات تشمل كل أعضاء الحكومة الذين وردت أسماؤهم في تقرير قاسم. وندعو الأطراف الأخرى إلى اتباع نهج مماثل. فعن طريق الحوار وفحص الأدلة – فيما يخص، بطبيعة الحال، سلامة مصادر الفريق – ستظهر الحقيقة. وكل دولة متورطة واردة في التقرير مسؤولة عن إنهاء أنشطة مواطنيها أو تلك الواقعة على أرضها وترتبط بالاستغلال غير القانوني لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومعروض على المجلس قائمة طويلة من التوصيات، وكلها هامة وبعضها جديد تماما. وسيجتمع المجلس في الأسبوع القادم ليتخذ إجراء بشأن المتابعة، وعلى وجه الخصوص في ضوء البيانات التي استمعنا إليها اليوم.

إلا أنني أعتقد أن تعليقين يمكن الإدلاء بهما الآن. الأول، يجب على المجلس أن يواصل الاستماع إلى تقارير دورية بشأن هذه المسألة. والمجلس قد ينشئ هيئة رصد، كما أوصى السيد قاسم، أو يجدد ببساطة ولاية الفريق. لكننا يجب أن نحافظ على قدرتنا المستقلة للمراقبة. وأضيف أن التقرير التالي للخبراء سيوفر لنا تقييما جديدا لأنشطة أولئك الذين ذكرت أسماؤهم في التقرير السابق، في ضوء الأدلة التي سيقدمونها وأية تطورات يلاحظها الخبراء ميدانيا.

وثانيا، إن أية قراءة لتقريري با – نداو وقاسم ينبغي أن تشجعنا على إعادة قراءة التقارير التي كتبها خبراء آخرون فيما يتعلق بأزمات أخرى. ومن المثير للقلق أن نلاحظ عددا معينا من أوجه الشبه. فنلاحظ، على سبيل المثال، أن أسماء تجار الأسلحة وتجار السلع الأساسية تتكرر هي نفسها المرة تلو المرة في كل هذه التقارير. وهناك ثلاثة أفراد حددهم السيد قاسم نشطون أيضا في كل مكان. السيد ليونيد منعم والسيد سانجيفان روبراه ذكرهما أيضا فريقا ليبريا وسيراليون. واسم السيد فيكتور بوت يظهر أيضا ليس في تقريري فريقي ليبريا وسيراليون فحسب، وإنما أيضا في تقرير فريق أنغولا، بل وحتى في تقرير فريق المتابعة بشأن أفغانستان، الذي يذكر تعاملات بين السيد بوت وطالبان والقاعدة. وأنا أؤكد على هذه النقطة الهامة جدا. فالسيد منعم، والسيد روبراه والسيد بوت هم بالفعل أهداف لجزاءات مجلس الأمن، وأسماؤهم تظهر على قائمة الأشخاص الخاضعين لمنع السفر بموجب القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بخصوص ليبريا. إلا أن أقل ما يمكن أن يقال هو أن القيود لا يبدو أنها تعوق أنشطتهم في الكونغو بشكل كبير.

ونظرا لذلك، نعتقد أن الوقت قد حان مرة أخرى للنظر في نهج من شأنه أن يمكننا من مقارنة هذه الأنواع المختلفة من المعلومات، وتمكن المجلس من اعتماد سلسلة متماسكة فعالة من الإجراءات. ويجب أن نقضي على الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي يقوم بها هؤلاء التجار الدوليون في أنحاء أفريقيا وخارجها. ويجب علينا أن نتحمل تحملا تاما مسؤولياتنا في هذا الخصوص.

إن تقريري با – نداو وقاسم يذكراننا في الوقت المناسب بأن التطورات التي هي، بدون شك، تطورات إيجابية في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي ألا تقودنا إلى أن ننسى الحقائق على أرض الواقع. فبالإضافة إلى التقدم المحرز في انسحاب القوات الأجنبية، الأمر الذي نرحب به، هناك صراعات محلية، كما في إيتوري، تستغل تقريبا وتسبب كوارث إنسانية حقيقية. وتلك الصراعات لها أسباب كثيرة، لكن يغذيها، كما يبين تقريرا با – نداو وقاسم، الطمع في السيطرة على الموارد

الطبيعية المحلية. ولذلك، فإن هذه المسألة تبرز في الوقت المناسب تماما أكثر من ذي قبل، ونجاح عملية السلام يعتمد عليها. وليس هذا الوقت هو الوقت المناسب لكي نكف عن العمل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل فرنسا على كلماته الرقيقة الموجهة إلى الصين.

السيد سترومن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس. ونحن نتمنى لكم كل النجاح في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ونعرب عن شكرنا أيضا للسفير بيلينغا - إيبوتو، ممثل الكاميرون، على الطريقة التي قادنا بها خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

اسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن الترحيب الحار في نيويورك وفي مجلس الأمن بوزير خارجية أوغندا.

إن النرويج ترحب بالتقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشكر السفير قاسم وسائر أعضاء الفريق على جهودهم الجديرة بالثناء العظيم في هذا الشأن.

بالرغم من التطورات الإيجابية في منطقة البحيرات الكبرى خلال الأشهر الماضية، مثل اتفاقي بريتوريا ولواندا للسلام، والانسحاب السريع للقوات من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الاستغلال المنتظم للموارد الطبيعية لذلك البلد يبدو مستمرا بدون هوادة. ووفقا للتقرير، يتورط بطريقة ما عدد كبير من العناصر الفاعلة، والحكومات، والأفراد، والجماعات المسلحة، والشركات، في استغلال الموارد الطبيعية. ونظرا لأن أحد الدوافع الهامة لمواصلة الصراع هو استغلال الموارد، حسبما يشير إليه الفريق، قد يكون هناك ما يبرر التساؤل عما إذا كان كل أطراف الصراع تتفاوض بحسن نية. والنرويج تحث كل أطراف الصراع على إثبات أن هذا ليس هو الحال، بالتدليل على أنه من الممكن التوصل إلى نتائج أخرى في عملية السلام بدون تأخير.

ومن المحتم أن يترجم التقدم الذي أحرز مؤخرا على المستوى السياسي إلى ظروف محسنة على أرض الواقع، مع أمن متزايد للسكان المحليين، وعلى وجه الخصوص في الأجزاء الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها منطقة إيتوري. وفيما يتجاوز المدى القصير المباشر، يجب وضع هياكل حكومية دائمة على أساس حكم سياسي شامل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي يسمح باستخدام الموارد الطبيعية لصالح السكان المحليين بطريقة منصفة.

ونحن نتشاطر الرأي بأن الحل السياسي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك التقدم في الحوار بين الأطراف الكونغولية، وإقامة هياكل حكومية فعالة، هو الطريق الوحيد لمنع استغلال الموارد الطبيعية. ونتفق مع الفريق على أنه:

> ''ينبغي أن يكون الغرض الأساسي من هذا تمكين الحكومة الانتقالية الشرعية... من السيطرة على الموارد الطبيعية للبلد وحدوده بدون تدخل أجنبي'' (S/2002/1146، الفقرة ١٦٣)

وفي هذا الصدد، تشجعنا آخر الأنباء بشأن التقدم المحرز في محادثات اقتسام السلطة بين الأطراف في الحوار الذي يجريه أبناء الكونغو.

وتود أن تؤكد النرويج تأييدها للأسلوب المنهجي الذي يتخذه فريق الخبراء. ونحن نشجع على مواصلة استخدام أفرقة الخبراء لمساعدة مجلس الأمن في عمله. وكما تبرزه المناقشة الراهنة بشأن الاستغلال غير القانوني

للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الفريق لا يقدم نتائجه وتوصياته فحسب، وإنما يثير مناقشات مفيدة تشمل كل العناصر الفاعلة ذات الصلة. ونحن نؤمن بأن هذا إسهام نحو إيجاد حلول جيدة مستدامة للمشاكل التي نواجهها في المنطقة.

ولقد قدم الأمين العام مؤخرا تقريره الثاني عشر عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2002/1180). وفي أيلول/سبتمبر قُدم تقرير خاص عن البعثة تضمن توصيات لتعزيز قدرة البعثة وخاصة في القسم الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتود النرويج أن ترى مزيدا من الإشارات المرجعية بين التقرير الحالي لفريق الخبراء وتقارير البعثة. فمن المفيد أن يقدم تحليل للصلة بين المصالح الاقتصادية والجوانب الأمنية.

والتقرير يوصي بإيجاد حوافز ومثبطات قوية بغية التقليل الى أدنى حد من الاستغلال غير المشروع. فالاستغلال القانوني الذي يفيد السكان عموما ينبغي تشجيعه. غير أننا نتفق على ضرورة التوصل الى تدابير للتعامل مع الأطراف المشتركة في الاستغلال غير المشروع ومخاوفها من فقد إيراداتها. فقد لاحظت النرويج باهتمام مختلف التوصيات المقدمة من فريق الخبراء. وقد وضعت تلك التوصيات بقصد إنهاء الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية ولقطع الصلة بين الاستغلال واستمرار الصراع. فاستمرار الاستغلال رغم انسحاب القوات مؤخرا أمر مزعج ويجب على مجلس الأمن أن يكتشف جميع السبل الممكنة لإنهاء الاستغلال. ولسوف تسهم النرويج في تحقيق ذلك الهدف لدى مواصلة المجلس مناقشاته وذلك بتأييد التدابير الملموسة. والحد الأدنى المطلق الذي تتطلبه الإصلاحات المؤسسية المختلفة هو أن تكفل الحكومات أن تراعي الشركات والأفراد التابعين لولايتها المعايير المتفق عليها من منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، ويجب الاتفاق على عملية رصد أخرى تتعلق بالأنشطة الاستغلالية وتنفيذ تلك العملية.

وكما نعلم جميعا فإن بعض الجهات المتهمة في التقرير وأهمها رواندا وأوغندا وزمبابوي قدمت تعليقاتها وإجاباتها على التقرير. وقد طعن في النتائج التي توصل إليها الفريق، وربما نرى مناقشة أخرى بين الفريق وتلك الأطراف. وقد لاحظنا باهتمام الخطوات التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد إحدى الشركات المذكورة في التقرير.

وأخيرا فإن النرويج تحث الأطراف في الصراع وفي عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تحافظ على الزخم الذي بزغ في الأسابيع والشهور الماضية. ونحن نرى أن الالتزام الكامل باتفاقات السلام والحوار فيما بين الكونغوليين أمر حيوي في السعي من أجل التوصل إلى حل دائم للصراع في المنطقة وإيجاد السبل لوقف الاستغلال غير المشروع الذي يحدث بصورة واضحة.

السيد كونوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسر وفدي أن يرى جمهورية الصين الشعبية تتولى مهام رئاسة مجلس الأمن. ونعرب عن امتناننا لوفد الكاميرون ولسفير الكاميرون للطريقة الرائعة التي أدى بها واجباته رئيسا في الشهر الماضي. كذلك يرحب وفدي في هذه القاعة بوزير خارجية أوغندا.

ويعرب الاتحاد الروسي عن امتنانه لفريق الخبراء الذي يرأسه السفير محمود قاسم، للتقرير النهائي عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وسائر أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن مناقشة اليوم أظهرت أن تقرير فريق الخبراء حقق أهدافا هامة. وجاءت استجابة دول المنطقة والبلدان المعنية الأخرى نشطة وهامة ولسنا جميعنا متفقين على الاستنتاجات والتوصيات الواردة

في التقرير، وهذا يشمل الاتحاد الروسي. غير أن علينا أن نسلم بوجود المشكلة ويجب أن نتخذ الخطوات المناسبة لحلها. وقد ظهر هذا في بيانات ممثلي أوغندا وجنوب أفريقيا والدانمرك وفرنسا والنرويج وممثلين آخرين. ولسنا نريد في هذا الصدد أن ننظر إلى التقرير بوصفه عذرا للتعجيل باعتماد تدابير أو قرارات بل ننظر إليه بوصفه غذاء للفكر يتطلب المزيد من الدراسة.

والقضية التي نناقشها اليوم تتصل مباشرة بسفك الدماء الذي طالت مدته في جمهورية الكونغو الديمقراطية لسنوات عديدة. وقد ظهرت مؤخرا بوادر مشجعة لحل ذلك الصراع. غير أن ما يقلقنا هو المعلومات الواردة في التقرير عن نطاق نهب الموارد الطبيعية انتهاكا لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها.

ونرجو أن نسترعي اهتماما خاصا لما خلص إليه فريق الخبراء من أن الجماعات المسلحة في البلد تعتمد بشكل متزايد على ضبط موارد الميزانية ورسوم التراخيص والضرائب، على الصادرات والرسوم الجمركية على الواردات والضرائب الحكومية والمحلية بصفة عامة. فنتيجة هذه الأنشطة هي زيادة نهب الدولة وزيادة أعداد اللاجئين والمشردين داخليا وانتهاكات حقوق الإنسان، وأخيرا اتساع رقعة الأزمة الإنسانية.

وما يهمنا هو تجريم التجارة في الموارد الكونغولية وانعدام الرقابة الفعالة من الدولة، وارتفاع معدل العنف، وإضفاء الطابع العسكري على مناطق معينة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد ظل الوصول بلا رقابة إلى الموارد ذات القيمة الخاصة يجتذب المزيد من اهتمام المنظمات الإجرامية. ومن التهديدات أيضا للاستقرار الاقتصادي والسياسي لعدة دول مجاورة ترسيخ الأنشطة غير المشروعة والجماعات الإجرامية في نهب ثروة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولدينا في الوقت نفسه بعض الأسئلة حول توصية فريق الخبراء بفرض قيود على أنشطة الأفراد والمنظمات المتهمة بالتصدير غير المشروع للموارد الطبيعية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. بل إن وفد بلجيكا تحدث عن فرض جزاءات على هؤلاء الأفراد.

ويرى وفدي أن محاربة الجريمة الاقتصادية تدخل أولا وأخيرا ضمن ولاية الدول وليس ولاية مجلس الأمن. ثم إن المحكمة هي فقط التي تحدد أي أفراد أو منظمات مذنبين فعلا في عمليات غير مشروعة وينبغي محاكمتهم. ووضع المجلس قوائم سوداء لا يضمن إنهاء العمليات غير المشروعة في الموارد الكونغولية. بيد أنه يمكن أن يثير مشاكل قانونية خطيرة، إذ في حالة نهب الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية يكاد يكون من المحال إثبات أن أنشطة نوع ما من المؤسسات التجارية أو الأفراد تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين عملا بالفصل السابع من الميثاق، ففرض الجزاءات يتطلب هذا التحديد.

إن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في بريتوريا ولواندا بمساعدة جنوب أفريقيا وأنغولا تضع الشروط الأساسية الضرورية لحل مشكلة الاستغلال غير المشروع للثروة الكونغولية. كما أن انسحاب القوات الأجنبية الذي اكتمل بالفعل من البلد يسحب البساط من تحت أقدام العصابات المسلحة والجماعات الإجرامية التي ظلت لعدة سنوات تنهب ثروات بلدها. والنجاح في الحوار فيما بين الكونغوليين، والتوصل إلى اتفاق شامل على إقامة حكومة انتقالية ومد سلطتها إلى أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية برمتها يمكن أن يكون نقطة تحول يمكن أن ينتهي بها نهب الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

أثناء هذه المرحلة الحرجة، يقوم المجتمع الدولي بدور أنشط، ممثلاً في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والدول الراغبة في أن تقدم لجمهورية الكونغو الديمقراطية كل أنواع الدعم، بما فيها الدعم المالي وتقديم الخبراء. وتتمثل الأهداف في: تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين؛ وإعادة بناء البلاد التي دمرتها الحرب؛ ووضع ضوابط على استخدام الموارد الطبيعية؛ وتقوية أجهزة الدولة؛ وتطبيق الإجراءات الإدارية السليمة؛ والإشراف على الأنشطة الاقتصادية المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية؛ واستعراض التشريعات والاتفاقات ذات الصلة التي تنظم استغلال الموارد الطبيعية.

وتؤمن روسيا إيماناً راسخاً بأن الدعوة إلى تسوية سلمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي أن تظل مطلباً ذا أولوية بالنسبة لمجلس الأمن. ونحن ننظر إلى هذه المسألة بوصفها، أولاً وقبل كل شيء، مسألة امتثال من المجلس لالتزامه، بموجب الميثاق، بصون السلم والأمن الدوليين.

واسمحوا لي أن أرد بإيجاز على بعض التعليقات التي أُبديت في هذه القاعة. وسأتناول، على وجه الخصوص، الملاحظات التي أبداها وفد أوغندا، الذي قال إنه ينبغي أن ترسل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدات عسكرية إلى المنطقة. وهذا الاقتراح سليم إلى حدٍ ما، ولكن قدرات البعثة محدودة جداً، بسبب افتقار المنطقة إلى الأمن ونظراً لوجود عدد محدود من القوات العسكرية هناك.

مع ذلك، تؤكد مناشدة أوغندا أنه حان الوقت لإنهاء العمل على قرار لمجلس الأمن بشأن توسيع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

فضلاً عن ذلك، أُعرب عن آراء هنا مفادها أنه ينبغي توسيع نظام الرصد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إما من خلال توسيع ولاية فريق الخبراء أو من خلال إنشاء آلية رصد جديدة. ونحن نعتقد أن هذه مسألة جديدة تتطلب مزيداً من الدراسة من جانب مجلس الأمن. ولا يمكننا أن نفصلها عن الوضع السائد في المنطقة، أي الوضع المتعلق بتنفيذ اتفاقات لوساكا وبريتوريا ولواندا وبسحب القوات الأجنبية.

لقد أثار هذا التقرير أسئلة واحتجاجات عديدة من جانب عدد من البلدان في المنطقة. ونود أن نتساءل هنا عما إذا كان إبقاء آلية الرصد في هذا الوقت لا يؤثر على عملية السلام. يتعين أن نناقش هذه المسألة، تماماً كما يتعين علينا أن نناقش الاقتراح الذي قُدّم هنا بشأن مشاركة المؤسسات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية بطريقة أنشط في عملية حل المشاكل المتصلة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإنهاء هذا الاستغلال.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على العبارات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٠/١٣.